رسالة في علم الحديث

للحافظ

أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي

المتوفىٰ سنة (٩١١هـ) رحمه الله

تحقيق وتعليق

أبي همام محمد بن علي الصومعلي البيضاني

غفر الله له بمنه وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ أشرف العلوم بعد القرآن العظيم وأعلاها، وأحقها بالبحث والتحقيق وأولاها: علمُ السنة النبوية، والآثار المصطفوية التي هي موضحة للقرآن، ومبيِّنة له، ودالة عليه ومفصِّلة لمجمله، وحالَّة لمشكله، وهادية إليه، ولا يتضح هذا العلم غاية الاتضاح إلا بتحقيق فن الاصطلاح الذي هو الآلة المعينة علىٰ تحليله، والدليل المرشد إلىٰ سبيله، فلا وصول إليه إلا بتحقيقه، ولا سبيل إليه إلا من طريقه، ومن رغب عن هذا الفن الجليل، فقد حرم معرفة المدلول والدليل، وفاته خير كثير وفضل جزيل.[(١)]

---

(١) من "مقدمة دليل أرباب الفلاح" للحكمي رحمه الله.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا هو منه، ألَّفه عالم محقق من فرسان هذا الميدان ممن خاضوا غماره، وجمعوا صغاره وكباره، وهو العالم الإمام جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ.

فجمع فيه دُرَرًا من دُرَرِ هذا الفنِّ لا يستغني عنها طالب العلم؛ فقمتُ بتحقيقه، والتعليق عليه، وإخراجه؛ ليستفيد منه طلاب علم الحديث، فالحمد لله علىٰ ذلك.

موارد المؤلف

أما بالنسبة لموارد المؤلف لهذا الكتاب:

فالمورد الأول: "نخبة الفكر" مع شرحها "نزهة النظر" للحافظ ابن حجر، بل لو قلت: إنه اعتمد علىٰ هذا الكتاب كاملًا ما أبعدت إلا أنه أضاف بعض الشيء، وقدَّم وأخَّر، وهذا الأمر جعلني في البداية أتوقف عن العمل فيه؛ فتكلمت مع شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله تعالىٰ– فقال لي: أكمل عملك؛ إنَّ ابن الصلاح لم يرتب[(١)]، فجاء ابن حجر وحاول أنْ يرتب علوم المصطلح، والسيوطي عالم؛ فلعله رتب ما فات ابن حجر.

وحينئذٍ قوي العزم عندي علىٰ العمل فيه.

وأما المورد الثاني: فهو "علوم الحديث" و"شرح التبصرة والتذكرة"، لكن هذان المصدران لم يأخذ منهما إلا شيئًا يسيرًا جدًّا لا يكاد يُذكر.

---

(١) قيل: إنَّ ابن الصلاح أملىٰ كتابه إملاءً؛ فكتبه في حال الإملاء جمعٌ جمٌّ؛ فلم يقع مرتبًا علىٰ ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أن غير ما وقع له أحسن ترتيبًا يراعي ما كتب علىٰ النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها فلا يغيرها، وربما غاب بعضهم، فلو غير ترتيبه تخالفت النسخ؛ فتركها علىٰ أول حالها. انظر "كشف الظنون" (٢/ ١١٦٢).

عملي في الكتاب

أما بالنسبة لعملي فهو كما يلي:

١) نسخت المخطوط.

٢) الإحالة إلىٰ المصادر التي نقل منها المؤلف وغيرها.

٣) علقت علىٰ بعض المواضع؛ تتمة للفائدة.

٤) ترجمتُ لبعض الأعلام.

٥) تخريج الأحاديث.

٦) ترجمت للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

٧) صنعتُ فهرسًا لأنواع علوم الحديث.

٨) صنعتُ فهرسًا للأحاديث.

وأسأل اللهَ العليَّ القدير أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ ينفعني به يوم لقائه، وأنْ يغفر لي ولوالدي، وأنْ يرحمهما كما بياني صغيرًا؛ إنه سمعي مجيب.

كتبه

راجي عفو ربه القدير

أبو همام محمد بن علي الصومعي البيضاني

اليمني الأصل المكي مجاورةً بمكة المكرمة زادها الله تشريفا

وكان ذلك بمنزلي بمحلّة الجميزة بـ: جبل أبو سلاسل

وتمت مراجعته للمرة الثانية في (١٧/ ٦/ ١٤٣٤هـ) بمنزلي بـ: محلة العزيزية

والحمد لله رب العالمين

البريد الالكتروني

abohammam999@hotmail.com

وصف المخطوط

أما بالنسبة للمخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق فهي مصورة علىٰ أصل مخطوط بمكتبة الحرم المكي برقم (٣٩٢٢)، عدد أوراقها اثنتا عشرة ورقة، في كل ورقة لوحتان في اللوحة الواحدة (٢٥ سطرًا)، إلا اللوحة الأولىٰ ففيها عشرون سطرًا، واللوحة الأخيرة أقل من ذلك.

كُتِبَتْ بخط نسخي جيد، كتبها صالح بن علي، وكان ذلك في (٢٤ جمادىٰ الأولىٰ سنة ١١٥٣هـ) كما جاء ذلك في آخر المخطوط، وأما بالنسبة لاسمه فقد جاء في بدايته:

قال السيوطي رحمه الله تعالى في كتاب "الدراية في أصول علم الحديث"... .اهـ[(١)]

وفي فهرس مخطوطات مكتبة الحرم المكي (١/ ٢٧٤) برقم (١٠٦٦): "رسالة في علم الحديث من كتاب الدراية في أصول علم الحديث".اهـ

وعند التأمل فيما جاء في بداية المخطوط، وما جاء في فهرس

(١) كذا جاء مكتوبًا في المخطوط، ولم يسمها السيوطي بهذا وإنما سماها بهذا الناسخ الذي استخرجها من كتاب "إتمام الدراية لقراء النقاية"، والله أعلم.

مخطوطات مكتبة الحرم المكي يتبين أنَّ هذه الرسالة اختصرها السيوطي من كتاب له اسمه: "الدراية في أصول علم الحديث"، ولكني لم أقف عليه، ولم أجد أحدًا ذكره، وقد تكون هذه الرسالة هي: "الدراية في أصول علم الحديث"، إلا أنَّ الجزم يصعب.

وعلىٰ كلٍّ هي رسالة في علم الحديث، وثابتة للإمام السيوطي رحمه الله؛ ولعدم الجزم بأحد الاسمين اكتفيت بعنوان: "رسالة في علم الحديث" مع أنَّ أكثر مادته هي من "نزهة النظر" للحافظ ابن حجر كما أسلفتُ.

ومما يؤيد ثبوت نسبتها للإمام السيوطي أنه يذكر فيها مؤلفاته الأخرىٰ، فعلىٰ سبيل المثال (ص٢) ذكر في المتواتر أنه عازم علىٰ جمع كتاب في الأحاديث المتواترة، وهذا الكتاب ذكره في "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٢)، وذكر أنه لخصه.

وفي الكلام علىٰ غريب الحديث (ص٤٧) ذكر كتاب "النهاية" لابن الأثير فقال: "وقد عزمتُ علىٰ اختصارها".

والكتاب مطبوع اسمه: "الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير"، وفي الكلام علىٰ "تهذيب الكمال" (ص٦٨) قال: "وقد شرعتُ في ذيل عليه مخصوص برجال الموطإ، ومسانيد الشافعي، وأحمد، ومعاجم الطبراني".

وهذا الكتاب ذكره صاحب "بدائع الزهور" (٤/ ٨٣) أنه "زوائد الرجال علىٰ تهذيب الكمال".

وفي (ص٧٢) في الكلام علىٰ الكُنَىٰ ذكر أنَّ له اختصارًا لكتاب: "اللباب لابن الأثير"، وهذا الكتاب مطبوع بعنوان: "لب اللباب"، وفي الكلام علىٰ الكنىٰ (ص٧١) ذكر أنَّ له تأليفًا لطيفًا فيه، وهذا الكتاب اسمه: "من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة" كما في "هدية العارفين" (١/ ٥٣٤-٥٣٥).

وبينما أنا أعد الكتاب لطبعته الثانية نبهني أخٌ من طلبة العلم جزاه الله خيرًا أنَّ هذا المؤلَّف ثابتٌ للسيوطي كما جزمت به، وأنه ضمن كتابه: "إتمام الدراية لقراءة النقاية"؛ فرجعت إلىٰ الكتاب المذكور فوجدته فيه كما قال أخونا، فقابلته به، وقد كنت أضَفتُ قبلُ كلمات يقتضيها السياق فوجدتها موجودة في الكتاب ضمن "إتمام الدراية" كما صوبت، وكان تصويبي لها من "نزهة النظر"؛ لأن أصل هذا الكتاب منه كما تقدم، فلما قابلته من "إتمام الدراية" ذكرت أنه ثابت فيه؛ لذا يجد القارئ أني أقول علىٰ سبيل المثال: (زيادة من "النزهة" وهو كذلك في "إتمام الدراية")، فذكري "إتمام الدراية" إنما هو في الطبعة الثانية هذه التي بين أيدينا وما نقلته من "النزهة" في الطبعة الأولىٰ؛ لذا جرىٰ التنبيه حتىٰ لا يستغرب القارئ تقديمي لكتاب "النزهة" وتأخيري لكتاب "الدراية" الذي استخرج هذا الكتاب منه، وبالله التوفيق.

ترجمة مختصرة للمؤلف رحمه الله

هو الإمام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق المصري، الخضيري، الأسيوطي الشافعي.

وُلِد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة (٨٤٩هـ).

نُسِب إلىٰ أسيوط، ويقال لها: (سيوط) بدون همز.

وأما نسبة (الخضيري) فإلىٰ محلةٍ ببغداد، وتُعرف بـ(سوق خضير)، ولعل أحد أجداده كان منها كما ذكره في "حسن المحاضرة".

نشأ يتيمًا؛ حيث توفي الده وله خمس سنين وسبعة أشهر، فحفظ القرآن وهو دون ثماني سنين، ثم حفظ بعض كتب الفقه، والأصول، والنحو، واشتغل بالطلب من سنة (٨٦٤هـ)، وأجيز بتدريس العربية سنة (٨٦٦هـ)، وأجيز في التدريس والإفتاء من سنة (٨٧٦هـ).

وأخذ العلم عن عدة شيوخ جمعهم في معجم سمَّاه: "حاطب ليل وجارف سيل"، وبلغ عددهم خمسين شيخًا.

وجمع تلميذه الداودي شيوخَه فبلغ بهم (١٥١) ممن سمع منه، أو قرأ عليه، أو أجازه.

وله مؤلفات كثيرة جدًّا في جميع الفنون، ذكر في "حسن المحاضرة" نحوًا من ثلاثمائة مُؤَلَّف، ولما بلغ من العمر أربعين سنة تجرد للعبادة والتصنيف، وذكر تلميذه المذكور أنا زادت علىٰ خمسمائة مُؤَلَّف، وأوصلها بعضهم إلىٰ ستمائة مُؤَلَّف، واعتذر عن التدريس والإفتاء، فألَّفَ رسالة سماها: "التنفيس في الاعتذار من ترك الإفتاء والتدريس"، ولما بلغ من العمر إحدىٰ وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يومًا أُصيب بمرض شديد، وهو ورم في ذراعه الأيسر فمرض سبعة أيام؛ فمات سحر ليلة الجمعة تاسع عشر شهر جمادىٰ الأولىٰ من سنة (٩١١هـ) رحمه الله تعالىٰ.[١]

---

(١) هذه الترجمة أخذتها من كتاب "شرح ألفية السيوطي" لشيخنا محمد بن علي بن آدم، زدتُ عليها شيئًا يسيرًا من بعض المصادر، وله ترجمة موسعة في "حسن المحاضرة" (١/ ٣٣٦) له.

روايتي لكتاب "الدراية في أصول علم الحديث"

أما بالنسبة لروايتي هذا الكتاب إلىٰ مؤلِّفه فإني أرويه عن شيخنا العلامة المسند أحمد بن يحيىٰ النجمي مفتي عام جنوب المملكة العربية السعودية رحمه الله تعالى، عن عبد الرحمن الكتاني، عن والده عبد الحي، وعبد الستار الدهلوي، كلاهما عن أبي النصر الخطيب، عن عبد الرحمن بن محمد الكزبري، عن مصطفىٰ الرحمتي، عن صالح بن إبراهيم الجينيني، عن محمد بن سليمان الروداني، عن شمس الدين محمد بن سعيد المرغيتي المراكشي، عن أبي محمد عبد الله بن علي طاهر الحسني، عن محمد بن عبد الرحمن العلقمي، عن المؤلِّف جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى.

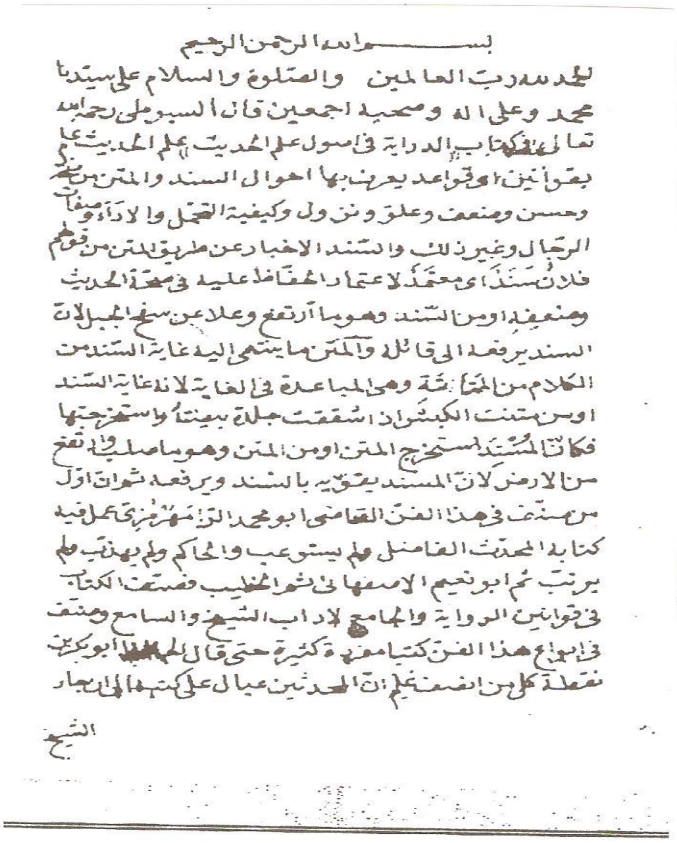

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه اجمعين قال السيوطي رحمه الله
تعالى في كتاب الدراية في اصول علم الحديث علم الحديث علم
بقوانين اي قواعد يعرف بها احوال السند والمتن من حيث
وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية التحمل والاداء وصفات
الرجال وغير ذلك والسند الاخبار عن طريق المتن من قولهم
فلان سند اي معتمد لاعتمادهم عليه في صحة الحديث
وضعفه او من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل لان
السند يرفعه الى قائله والمتن ما ينتهي اليه غاية السند من
الكلام من المتانة وهو الصلابة في الغاية لانه غاية السند
او من متن الكبش ان اشتقت جلدة بيضته واستخرجتها
فكان المسند مستخرج المتن او من المتن وهو ما صلب وارتفع
من الارض لان المسند يقويه بالسند ويرفعه ثم ان اول
من صنف في هذا الفن القاضي ابو محمد الرامهرمزي عمل فيه
كتابه المحدث الفاضل فلم يستوعب والحاكم ولم يهذب فلم
يرتب ثم ابو نعيم الاصبهاني ثم الخطيب فصنف الكتاب
في قوانين الرواية والجامع لاداب الشيخ والسامع وصنف
في انواع هذا الفن كتبا معتبرة كثيرة حتى قال الحافظ ابو بكر بن
نقطة كل من اضعف علم ان المحدثين عيال على كتبهم في ابراز

الشيخ

صورة للصفحة الأولى من المخطوط

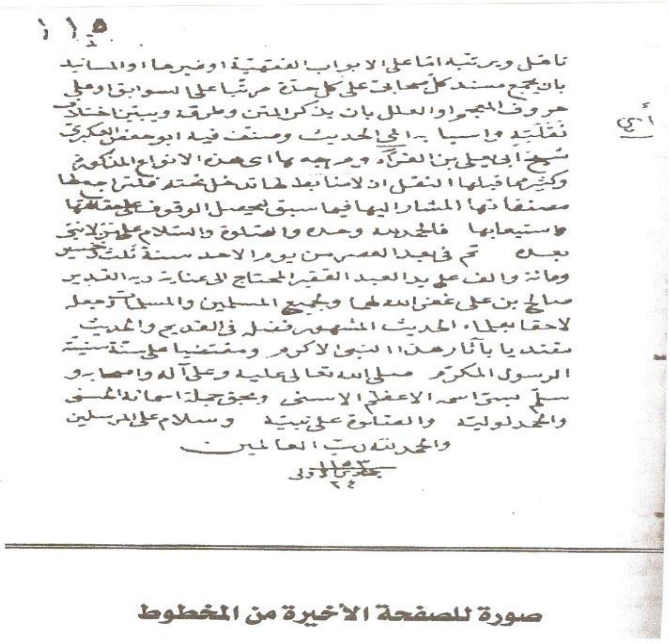

تاصل ويرتبه اما على الابواب الفقهية او غيرها والمسانيد
بان يجمع مسند كل صحابي على كلمة مرتبا على السوابق واهل
حروف المعجم او العلل بان يذكر المتن وطرقه ويبين اختلاف
نقلته واسبابه او الحديث وصنف فيه ابو حفص العكبري
شيخ ابي علي بن المذهب ومرجعه هو اي هذه الانواع المذكورة
وكثير منها قبلها النقل ان لا سانيد لها تدخل تحت قسم جمعها
مصنفاتها المشار اليها فيما سبق لتحصيل الوقوف على حقائقها
واستيعابها فالحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي
بعده تم في بعد العصر من يوم الاحد سنة ثلث وستين
وماية والف على يد العبد الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير
صالح بن علي غفر الله لهما وجميع المسلمين والمسلمات وجعل
لاحقا بجلباء الحديث المشهور فضل في التدريج والحديث
مقتديا بآثار هذا النبي الاكرم ومقتفيا على سنة سنية
الرسول المكرم صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه
سلم بسبب اسعد الاعظم الاسنى وبجوز جلة اسمائه الحسنى
والحمد لوليه والصلاة على نبيه وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

صورة للصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

قال السيوطي رحمه الله تعالى في كتاب "الدراية في أصول علم الحديث": علم الحديث علم بقوانين -أي: قواعد- يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة، وحسن، وضعف، وعلوٍّ، ونزول، وكيفية التحمل، والأداء، وصفات الرجال، وغير ذلك.

والسند: الإخبار عن طريق المتن[(١)]، من قولهم: فلان سند. أي: معتمد؛ لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه، أو من السند: وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأنَّ المسند[(٢)] يرفعه إلىٰ قائله.

والمتن: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام من الممانتة، وهي المباعدة

---

(١) هذا تعريف الإسناد، أما السند: فهو الطريق الموصلة إلىٰ المتن، ومنهم من لم يفرق بين السند والإسناد في التعريف كالحافظ في "النزهة"، فقد عرف الإسناد (ص٥٣): بأنه حكاية طريق المتن. وفي (ص١٤٠): الطريق الموصلة إلىٰ المتن.

ورجح تلميذه السخاوي في "فتح المغيث" (١/ ٢٣) التفرقة، وقال: والأمر سهل. وانظر "مقدمة تدريب الراوي" (١/ ٩-١٠).

(٢) في المخطوط: [السند]، والتصويب من "مقدمة تدريب الراوي" للمؤلف، وهو كذلك في "إتمام الدراية".

في الغاية؛ لأنه غاية السند، أو مِنْ (مَتَنْتُ الكبش) إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأنَّ المسند استخرج المتن[(١)]، أو من المتن، وهو ما صلب، وارتفع من الأرض؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه.

ثم إنَّ أول من صنف في هذا الفن: القاضي أبو محمد الرامهرمزي[(٢)]، عمل فيه كتابه "المحدِّث الفاصل"[(٣)]، ولم يستوعب، والحاكم[(٤)] ولم يهذب ولم يرتب.

ثم أبو نعيم الأصفهاني[(٥)]، ثم الخطيب[(٦)] فصنف "الكتاب في قوانين

---

(١) بسنده. "تدريب الراوي" (١/ ١٠)، وانظر "المنهل الروي" (ص٢٩-٣٠)، و"الخلاصة في أصول الحديث" (ص٣٢-٣٣) للطيبي.

(٢) هو الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، الفارسي الرامهرمزي. "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨١).

(٣) بين الراوي والواعي، طُبع بتحقيق محمد عجاج الخطيب.

(٤) هو الإمام الحافظ العلامة شيخ المحدثين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم بن البيع، النيسابوري الشافعي، توفي سنة (٤٠٥)، انظر "تاريخ بغداد" (٥/ ٤٧٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٣٩)، و"السير" (١٧/ ١٦٢-١٧٧)، وكتابه المشار إليه هو "معرفة علوم الحديث"، وهو مطبوع بتحقيق أحمد بن فارس السلوم.

(٥) فعمل علىٰ كتابه مستخرجًا وأبقىٰ أشياء للمتعقب. "النزهة" (ص٤٧)، ترجمته في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٩٥).

(٦) هو الخطيب الحافظ الكبير الإمام محدث الشام والعراق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي البغدادي. "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٢٢١-٢٢٧).

الرواية»[(١)]، و«الجامع لآداب الشيخ والسامع»[(٢)]، وصنَّف في أنواع هذا الفن كتبًا مفردة كثيرة حتىٰ قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف عَلِمَ أنَّ المحدثين عيال علىٰ كتبه.[(٣)]

إلىٰ أنْ جاء الشيخ تقي الدين بن الصلاح[(٤)] فجمع مختصره المشهور وأملاه شيئًا بعد شيءٍ لمَّا ولي تدريس دار الحديث الأشرفية[(٥)]؛ فهذب فنونه، ونقَّح أنواعه، ولخصها، واعتنىٰ بمؤلفات الخطيب، فجمع متفرقاتها، وشتات مقاصدها[(٦)]؛ فصار علىٰ كتابه المعول، وإليه يرجع كل مختصر ومطوَّلٍ.[(٧)]

---

(١) المعروف بـ«الكفاية في معرفة أصول علم الرواية»، طُبع عدة طبعات آخرها بتحقيق أبي إسحاق الدمياطي، وهي أحسنها فيما أعلم.

(٢) وهو مطبوع بعنوان «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، وطُبع كذلك بتحقيق الدكتور محمود الطحان.

(٣) انظر «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (١/ ١٧٠).

(٤) هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسىٰ الكردي الشهرزوري الشافعي. «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩-١٥١).

(٥) انظر «الدارس في تاريخ المدارس» (١/ ١٩).

(٦) وضمَّ إليها من غيرها نُخَب فوائدها. «النزهة» (ص٥١).

(٧) الكلام علىٰ أول من صنف في هذا العلم أخذه المؤلف من مقدمة «النزهة» للحافظ ابن حجر مع تلخيص يسير.

الخبر: بمعنىٰ: الحديث، وقيل: أعم منه إنْ تعددت طرقه بلا حصر، بأنْ أحالت العادة تواطؤهم علىٰ الكذب، أو وقوعه منهم اتفاقًا بلا قصد[(١)]، واتصف بذلك في كل طبقاته، **فهو متواتر**، أي: يُسمَّىٰ بذلك، وسيأتي في أصول الفقه أنه يوجب العلم اليقيني فلا يحتاج إلىٰ البحث علىٰ حال رجاله.[(٢)]

قال ابن الصلاح: ومثاله علىٰ التفسير المذكور يعز[(٣)] وجوده إلا أنْ يُدَّعىٰ ذلك في حديث: «**من كذب عليَّ متعمدًا**»[(٤)]، فقد رواه من الصحابة نحو المائة، وقيل: المائتين. وتعقب عليه الحافظ أبو الفضل العراقي[(٥)] لحديث مسح الخف، فقد رواه سبعون من الصحابة، وحديث رفع اليدين

---

(١) "النزهة" (ص٥٣).

(٢) انظر تعقب الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا القول في "النكت علىٰ نزهة النظر" (ص٥٣-٥٤).

(٣) "علوم الحديث" (ص٢٦٧-٢٦٩).

(٤) رواه البخاري برقم (١١٠)، ومسلم في "مقدمة صحيحه" (١/ ١٠)، وانظر "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" (ص١٢).

(٥) هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، العراقي الأصل، المهراني. "الضوء اللامع" (٤/ ١٧١)، "البدر الطالع" (١/ ٣٥٤).

في الصلاة فقد رواه نحو خمسين[١] منهم.

وقال شيخ الإسلام، والحافظ أبو الفضل بن حجر[٢]: ما ادَّعاه ابنُ الصلاح من العزة وغيره من العدم ممنوع؛ لأنَّ ذلك نشأ عن قلة الاطلاع[٣] علىٰ كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا علىٰ الكذب[٤]، ويحصل منهم اتفاقًا.

قال: ومن أحسن ما يقرَّر به كون المتواتر موجودًا وجود كثرة في الأحاديث أنَّ الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقًا وغربًا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلىٰ مصنفيها إذا اجتمعت علىٰ إخراج حديث وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطؤهم علىٰ الكذب، أفاد العلم اليقيني بصحته إلىٰ قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير.[٥]

---

(١) "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٨٣) إلا أنه أجاب عن ابن الصلاح في "التقييد والإيضاح" (١/ ٧٧٦).

(٢) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن حجر الكناني العسقلاني الشافعي. "الضوء اللامع" (٢/ ٣٩)، "البدر الطالع" (١/ ٦١).

(٣) اعترض الشيخ قاسم الحافظ بأنه قدم قبله أنَّ التواتر ليس من مباحث علم الإسناد وأنه لا يبحث عن رجاله، وحينئذٍ فلو سلم قلة اطلاع من ذكرهم المصنف علىٰ أحوال الرجال وصفاتهم لم يوجب ما ذكره. "اليواقيت والدرر" (١/ ٢٦٧).

(٤) "النزهة" (ص٦٠-٦١).

(٥) "النزهة" (ص٦١-٦٢)، "شرح شرح نخبة الفكر" للقاري (ص١٨٧).

قلت: صدق شيخ الإسلام وبرّ، وما قاله هو الصواب الذي لا يمتري فيه من له ممارسة بالحديث واطلاع علىٰ طرقه؛ فقد وصف جماعة من المتقدمين والمتأخرين أحاديث كثيرة بالتواتر، منها: حديث «**نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف**»، وحديث الحوض، وانشقاق القمر، وأحاديث الهرج والفتن في آخر الزمان.[(١)]

وقد جمعتُ جزءًا في حديث رفع اليدين في الدعاء فوقع لي من طرق تبلغ العشرين، وعزمت علىٰ جمع كتاب في الأحاديث المتواترة –يسر الله ذلك بمنه وكرمه[(٢)] آمين– وغيره[(٣)]، وهو ما لم تصل طرقه إلىٰ الرتبة المذكورة **آحاد**؛ فإنْ كان بأكثر من اثنين، كثلاثة، **فمشهور**، أي: يسمَّىٰ بذلك لوضوحه، وربما يطلق علىٰ ما اشتهر علىٰ الألسنة، ولو كان له إسناد واحد، بل ولو لم يوجد له إسناد أصلًا.

---

(١) انظر "فتح المغيث" (٣/ ٣٩٦-٤١١)، و"قطف الأزهار المتناثرة" (ص٢٣-٢٧، ٩٥-٩٧) للمؤلف، و"نظم المتناثر من الحديث المتواتر" (ص٢٨، ٦٠، ٥٨) للكتاني.

(٢) رتبه علىٰ الأبواب، وقد ذكره في "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٢) فقال: قد ألفت في هذا النوع كتابًا لم أسبق إلىٰ مثله، سميته: "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"، ثم لخصته في جزء لطيف سميته: "قطف الأزهار"، اقتصرت فيه علىٰ عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة. انتهىٰ بتصرف يسير.

(٣) أي: المتواتر.

أو بهما، أي: باثنين، بأنْ رواياه فقط عن اثنين فقط[(١)]، وهكذا **فعزيز**؛ لقلة وجوده[(٢)]، أو عزته وقوته؛ لمجيئه من طريق آخر.[(٣)]

مثاله: حديث الشيخين[(٤)] عن أنس، والبخاري[(٥)] عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحبَّ إليه من والده وولده**» الحديث رواه عن أنس قتادة، وعبد العزيز بن صهيب.[(٦)]

ورواه عن قتادة شعبة، وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عليَّة، وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة[(٧)]، أو بِوَاحِدٍ فقط، بأنْ لم يروه غيره في

---

(١) ولم يشترط الحافظ هذا الشرط وهو أن يرويه اثنان عن اثنين فقط، وقد بيَّن مراده من قوله في "النزهة" (ص٦٤): "وهو ألَّا يرويه أقل من اثنين عن اثنين" في (ص٥٧) بقوله: "والمراد بقولنا (أن يرد باثنين) ألا يرد بأقل منهما؛ فإنْ ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر؛ إذ الأقل في هذا العلم يقضي علىٰ الأكثر.اهـ، وانظر "فتح المغيث" (٣/ ٣٨٨)، و"النكت الوفية" (٢/ ٤٣٩-٤٤٠).

(٢) لأنه يقال: عزَّ الشيء يعز -بكسر العين في المضارع- عزًّا وعزازة: إذا قل بحيث لا يكاد يوجد. "فتح المغيث" (٣/ ٣٨٥).

(٣) من قولهم: عز يعز -بفتح العين في المضارع- عزًّا وعزازة أيضًا: إذا اشتد وقوي، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿**فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ**﴾، أي: قوَّينا وشَدَدْنَا. "فتح المغيث" (٣/ ٣٨٥).

(٤) البخاري برقم (١٤)، ومسلم برقم (٤٤).

(٥) برقم (١٥).

(٦) في المخطوط: [رواه أنس عن قتادة وعبد العزيز بن صهيب]، وهو خطأٌ واضح، والمثبت من "إتمام الدراية"، وانظر "النزهة" (ص٧٠).

(٧) "النزهة" (ص٦٩-٧٠)، وانظر "فتح المغيث" (٣/ ٣٨٨-٣٨٩)، و"النكت الوفية" (٢/ ٤٣٩-٤٤٠)، و"العالي الرتبة في شرح النخبة" (ص٥٠) لتقي الدين الشُّمُنِّي، و"اليواقيت والدرر" (١/ ٢٨٠-٢٨٢)، و"شرح شرح النخبة" (ص١٩٧) للقاري.

أي موضع وقع التفرد[(١)] **فغريب**، فمنه ما وقع التفرد في أصل السند بأنْ يكون في الموضع الذي يدور عليه الإسناد ويرجع ولو تعددت الطرق إليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي، ويسمىٰ **الفرد المطلق**، كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته[(٢)]، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر[(٣)]، وقد ينفرد به راوٍ عن ذلك المتفرد، كحديث شعب الإيمان.[(٤)]

تفرد أبو صالح عن أبي هريرة، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح، وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم.

وفي "مسند البزار"[(٥)]، و"المعجم الأوسط" للطبراني أمثلة كثيرة لذلك.

ومنه ما حصل التفرد به بالنسبة إلىٰ شخص معين وإنْ كان الحديث في نفسه مشهورًا[(٦)]، ويسمَّىٰ **الفرد النسبي**[(٧)]، وهو -أي: الآحاد- بأقسامه

---

(١) من السند علىٰ ما سيقسم إليه الغريب المطلق والغريب النسبي. "النزهة" (ص٧٠).

(٢) رواه البخاري برقم (٢٥٣٥)، ومسلم برقم (١٥٠٦).

(٣) انظر كلام الحافظ تحت حديث رقم (٦٧٥٦).

(٤) عند البخاري برقم (٩)، ومسلم برقم (٣٥).

(٥) المسمَّىٰ بـ"البحر الزخار" طبع منه خمسة عشر مجلدًا من (١-١٢) بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله، والبقية قام بتحقيقها عادل بن سعد.

(٦) كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»؛ فإنَّ إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر. "علوم الحديث" (ص٢٧١).

(٧) وهل بين الفرد والغريب فرق أم لا فرق بينهما؟ =

الثلاثة قسمان: مقبول وغيره.

فالأول: المقبول إنْ نَقَلَه عدلٌ تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ؛ **فصحيح**.[(١)]

فخرج بـ(العدل): الفاسق، والمجهول.

والعدالة: ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة أو إصرار علىٰ صغيرة؛ بحيث تغلب علىٰ حسناته، كما نص عليه الشافعي.[(٢)]

وبـ(الضبط)، والمراد به: ضبط الصدر، بأنْ يثبت ما سمعه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متىٰ شاء.

أو الكتاب[(٣)]، بأنْ [يصونه][(٤)] لديه مذ سمع فيه وصححه إلىٰ أنْ يؤدي

= قال الحافظ في "النزهة" (ص٨١): "إنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه علىٰ الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه علىٰ الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان".

(١) الفاء من كلمة (فصحيح) غير واضحة في المخطوط، ولا توجد في "إتمام الدراية" والسياق يقتضي إثباتها.

(٢) انظر "الرسالة" (ص٣٤٣) وما بعدها، و"المسائل المهمة فيما تعم به البلوىٰ حكام الأمة" (ص١٠٩) ضمن "مجموع الرسائل الفقهية"، و"ثمرات النظر في علم الأثر" (ص٥٣) كلاهما للصنعاني.

(٣) في المخطوط: [الكتابة]، وما أثبت أصوب، ثم وجدته في "إتمام الدراية" علىٰ الصواب.

(٤) لا توجد في المخطوط، والسياق يقتضيها. وانظر "النزهة" (ص٨٣)، ثم وقفت عليها في "إتمام الدراية".

منه، نقل المغفل.[١]

وبـ(التام) أخف منه المأخوذ في حدِّ الحَسَن.

وبقولنا: (متصل السند) هو بالنصب علىٰ الحال، ما لم يتصل سنده بأقسامه الآتية، وبما بعده المعلل[٢]، والشاذ فلا يسمَّىٰ شيءٌ من ذلك صحيحًا.

ويتفاوت الصحيح في القوة[٣] بحسب ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع وتحرِّي مخرجيه واحتياطهم؛ ولهذا اتفقوا علىٰ أنَّ أصح الحديث ما اتفق علىٰ إخراجه الشيخان، ثم ما انفرد به البخاري، ثم مسلم، ثم ما كان علىٰ شرطهما، ثم علىٰ شرط البخاري، ثم مسلم، ثم شرط غيرهما.[٤]

وأنَّ "صحيح ابن خزيمة" أصح من "صحيح ابن حبان"، وابن حبان أصح من "مستدرك الحاكم"[٥]؛ لتفاوتهم في الاحتياط.

ومن الرتبة العُليا ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه **أصح الأسانيد**،

---

(١) أي: ويخرج بالضبط بقسميه نقل المغفل.

(٢) انظر كلام المؤلف علىٰ لفظة (معلل) في "تدريب الراوي" (١/ ١٣٥) النوع الثامن عشر.

(٣) "النزهة" (ص٨٣-٨٤).

(٤) "النزهة".

(٥) انظر "علوم الحديث" (ص٢١-٢٢)، "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ١١٩-١٢٠)، "فتح المغيث" (١/ ٦٠-٦٢).

كالشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.[١]

والزهري عن سالم عن أبيه.[٢]

وابن سيرين عن عبيدة عن علي رضي الله تعالىٰ عنه.[٣]

والنخعي عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه.[٤]

---

(١) أصح الأسانيد عند البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، وبنىٰ الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي علىٰ ذلك أنَّ أجلَّ الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، واحتج بإجماع أصحاب أهل الحديث علىٰ أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجلُّ من الشافعي. "علوم الحديث الحديث" (ص١٦).

واعتُرض عليه بأنَّ أبا حنيفة روىٰ عن مالك أحاديث فيما ذكره الدارقطني.

وهذا الاعتراض خطأ؛ لأنَّ الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في كتاب "المدبَّج" من رواية أبي حنيفة عن مالك ليس فيها شيءٌ من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، والمسألة مفروضة في هذه الترجمة لا في غيرها، وتراجم أهل الحديث معروفة في كتب الرجال فلا معنىٰ للاعتراض. "التقييد والإيضاح" (١/ ٢٢٥).

وإنما أورده الدارقطني والخطيب في الرواة عنه؛ لروايتين وقعت لهما عنه بإسنادين فيهما مقال، وهما لم يلتزما في كتابيهما الصحة، وعلىٰ تقدير الثبوت فلا يحسن أيضًا الإيراد؛ لأن من يروي عن رجل حديثًا أو حديثين علىٰ سبيل المذاكرة لا يفاضل في الرواية عنه وبين من روىٰ عنه أُلوفًا. "النكت" (١/ ١٢٢).

(٢) وهو قول الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه. "علوم الحديث" (ص١٥).

(٣) وهو قول الفلاس، وابن المديني، وانظر "علوم الحديث" (ص١٥).

(٤) وهو قول ابن معين، وانظر "علوم الحديث" (ص١٦)، و"فتح المغيث" (١/ ٤٠).

ودون ذلك كرواية بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن أبي موسىٰ رضي الله تعالىٰ عنه.[١]

وكحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله تعالىٰ عنه.[٢]

ودون ذلك كسهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه.[٣]

والعلاء[٤] عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه.[٥]

فإنْ خفَّ الضبط -أي: قلَّ- مع وجود بقية الشروط[٦]؛ **فحسن**، وهو يشارك الصحيح في الاحتجاج به وإنْ كان دونه[٧]، وتفاوته فأعلاه[٨] ما قيل بصحته كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٩]، ومحمد بن إسحاق

---

(١) "النزهة" (ص٨٥).

(٢) "النزهة" (ص٨٥).

(٣) "النزهة" (ص٨٥).

(٤) ابن عبد الرحمن.

(٥) "النزهة" (ص٨٥).

(٦) أي: شروط الحديث الصحيح المتقدمة.

(٧) من حيث الرتبة.

(٨) أي: الحسن.

(٩) "النزهة" (ص٨٥)، ذكر الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٠٥) بسنده إلىٰ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أنه قال: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة؛ فهو كأيوب عن نافع عن ابن=

عن[(١)] عاصم بن عمر عن جابر رضي الله تعالىٰ عنه.[(٢)]

وزيادة رواتهما[(٣)]، أي: الصحيح والحسن، أي: العدل الضابط علىٰ غيره مقبولة؛ إذ هي في حكم الحديث المستقل، وهذا إذا لم تناف رواية من لم يزد؛ فإنْ نافت بأنْ لزم من قبولها رد الأخرىٰ احتيج إلىٰ الترجيح؛ فإنْ كان لأحدهما مرجح فالآخر **شاذ**، وقد ذكرناه حيث قلنا: فإن خولف –أي:

= عمر.

(١) قال الألباني: عن ابن إسحاق، هو معروف بالتدليس فلا يكون حسنًا إلا إذا صرح بالتحديث، فلو قال المصنف: (حدثنا عاصم بن عمر عن جابر)؛ لكان أقرب إلىٰ الصواب، فتأمل. "النكت علىٰ نزهة النظر" للشيخ علي الحلبي.

(٢) "النزهة" (ص٨٥).

وقِسْ علىٰ هذه المراتب ما يشبهها:

المرتبة الأولىٰ: هي التي أطلق عليها الأئمة أنها أصح الأسانيد، والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها.

نعم، يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته علىٰ ما لم يطلقوه. "النزهة" (ص٨٥).

فالحديث الذي نُص عليه أنه من أصح الأسانيد إذا عارضه غيره مما لم ينص عليه أنه أصح الأسانيد يرجَّح ما نص علىٰ أصحيته، وإنْ كان صحيحًا، وإنْ عارضه ما نص أيضًا علىٰ أصحيته نُظر إلىٰ المرجحات، فأيهما كان أرجح حكم بقوله، وإلا رجع إلىٰ القرائن التي تحف أحد الحديثين فيقدم بها علىٰ غيره. "النكت" (١/ ١٢٠)، "توضيح الأفكار" (١/ ٣٧).

(٣) انظر "النزهة" (ص٩٥).

الراوي- بأرجح منه لمزيد ضبطٍ وكثرة عددٍ ونحو ذلك من المرجحات؛ **فشاذ**، والأرجح يقال له: **المحفوظ**، مثاله ما رواه الأربعة[(١)] إلا أبا داود من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله تعالىٰ عنهما: أنَّ رجلًا توفي علىٰ عهد رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم، ولم يدع وارثًا إلا مولىٰ هو أعتقه... الحديث.

وتابع ابن عيينة علىٰ وصله ابن جريج[(٢)] وغيره.

وخالفهم حماد بن زيد[(٣)] فرواه عن ابن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس، قال أبو حاتم[(٤)]: المحفوظ حديث ابن عيينة، فحماد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح[(٥)] رواية الأكثر، وعرف من هذا أنَّ **الشاذ: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولىٰ منه.**[(٦)]

---

(١) الترمذي برقم (٢١٠٦)، والنسائي برقم (٦٤٠٥) "تحفة"، وابن ماجه برقم (٢٧٤١).

(٢) عند أحمد (١/ ٣٥٨)، والحاكم (٤/ ٣٤٦).

(٣) عند البيهقي (٦/ ٢٤٢)، قال البيهقي: وكذلك رواه روح بن القاسم عن عمرو بن دينار مرسلًا.

(٤) كما في "علل الحديث" لابنه (٢/ ٥٣) برقم (١٦٤٣).

(٥) يعني: أبا حاتم.

(٦) انظر "نزهة النظر" (ص٩٥-٩٨)، "اليواقيت والدرر" (١/ ٤٢١-٤٢٢)، "شرح النخبة" للقاري (ص٣٣١-٣٣٣).

أما إذا كانت المخالفة من غير قبول فلا يسمَّىٰ شاذًّا، بل **منكرًا**[١]، وإنْ سلم من المعارضة بأنْ لم يأت خبر يضاده **فمحكم**، ومثاله كثير وإلا –أي: وإنْ عورض وأمكن الجمع بينهما– **فمختلف الحديث**، أي: يسمىٰ بذلك، وقد صنف فيه الشافعي[٢]، وابن قتيبة[٣]، والطحاوي[٤] وغيرهم.

مثاله: حديث «**لا عدوىٰ ولا طيرة**»[٥] مع حديث: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**»[٦]، وكلاهما في "الصحيح".[٧]

والجمع بينهما: أنَّ هذه الأمراض لا تعدي بطبعها لكن الله تعالىٰ جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببًا لإعدائه مرضه[٨]، ثم قد يختلف، أو

---

(١) وعُرِف بهذا أنَّ بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجهٍ؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة وافتراقًا في أنَّ الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سوَّىٰ بينهما، والله أعلم. "النزهة" (ص٩٨).

(٢) وله فيه مجلد جليل من جملة كتب "الأم"، ولكنه لم يقصد استيعابه، بل هو مدخل عظيم لهذا النوع ينبه به العارف علىٰ طريقه. "فتح المغيث" (٣/ ٤٧٠).

(٣) واسم كتابه "تأويل مختلف الحديث"، وأتىٰ فيه بأشياء حسنة، وقصر باعه في أشياء قصَّر فيها. "فتح المغيث" (٣/ ٤٧٠).

(٤) في كتابه "مشكل الآثار"، وهو من أجلِّ كتبه. "فتح المغيث" (٣/ ٤٧٠).

(٥) رواه البخاري برقم (٥٧٥٧)، ومسلم برقم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري برقم (٥٧٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) كما تقدم تخريجهما.

(٨) كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعًا لغيره. "النزهة" (ص١٠٤).

يقال: إنَّ نفي العدوىٰ باقٍ علىٰ عمومه، والأمر بالفرار سدًّا للذريعة؛ لئلا يتفق للذي يخالط شيئًا من ذلك بتقدير الله تعالىٰ ابتداءً لا بالعدوىٰ، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقد صحة العدوىٰ؛ فيقع في الحرج[(١)]، أو عورض حيث لا يمكن الجمع، وعُرِف الآخر منهما **فناسخ** -أي: الآخر- والمتقدم **منسوخ**، ومعرفة الآخر إما بالنص كحديث مسلم[(٢)]: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها؛ فإنها تذكر الآخرة**».

أو بتصريح الصحابي به[(٣)] كقول جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار. أخرجه الأربعة.[(٤)]

---

(١) وهذا ما ذهب إليه أبو عبيد وجماعة كابن خزيمة، والطحاوي، واختاره الحافظ. "النزهة" (ص١٠٣-١٠٤)، "فتح المغيث" (٣/ ٤٧٢-٤٧٣).

وللفائدة انظر "علوم الحديث" (ص٣٤٤)، "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٠٨-١١٠)، "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي" (ص٥١٢-٥١٤)، "اليواقيت والدرر" (١/ ٤٥٠) وما بعدها.

(٢) رواه مسلم برقم (٩٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٣) أما قوله: "هذا ناسخ لهذا"، فلم يقبله كثير من الأصوليين؛ لأنه يرجع إلىٰ نوع من الاجتهاد، وقد يخطئ فيه، وقبلوا قوله: "هذا قبل هذا"؛ لأنه ناقل، وهو ثقة مقبول الرواية. "مختصر علوم الحديث" (٢/ ٤٦٨).

(٤) رواه أحمد (٣/ ٣٠٧، ٣٢٢)، وأبو داود برقم (١٩٢)، والنسائي برقم (١٨٨)، وغيرهم، وهو صحيح، وصححه أحمد شاكر في شرح "المسند".

أو بالتاريخ، كصلاته ﷺ في مرض موته قاعدًا والناس خلفه قيامًا[(١)]، وقد قال قبل ذلك: «**وإذا صلىٰ جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون**»[(٢)].

ثم إنْ لم يعرف الآخر إما أن يرجح أحدهما بمرجح[(٣)] إنْ أمكن، كحديث ابن عباس أنَّ النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم رواه الشيخان[(٤)]، وحديث الترمذي[(٥)] عن أبي[(٦)] رافع أنه نكحها وهو حلال، قال: وكنت الرسول بينهما. فَرُجِّح الثاني؛ لكونه رواه[(٧)] صاحب الواقعة فهو أدرىٰ بها.[(٨)]

---

(١) روىٰ ذلك البخاري برقم (٦٨٧)، ومسلم برقم (٩١١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) روه البخاري برقم (٦٨٩)، ومسلم برقم (٤١١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر وجوه المرجحات في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١١٠-١١٢).

(٤) البخاري برقم (١٨٣٧)، ومسلم برقم (١٤١٠).

(٥) رواه أحمد (٦/ ٣٩٢)، والترمذي برقم (٨٤١)، والنسائي برقم (٥٤٠٢)، وغيرهم، وفي سنده: مطر الوراق وهو ضعيف، ومع هذا خالفه مالك فأرسله.

(٦) في المخطوط: [ابن]، والتصويب من "مسند أحمد" وغيره، ثم وجدته في "إتمام الدراية" علىٰ الصواب.

(٧) في المخطوط: [لكون أن رواية]، وصوبته من "إتمام الدراية".

(٨) من المرجحات: أنْ يكون صاحب القصة أو الواقعة راويًا لأحد الحديثين إلا أنَّ المؤلف لم يذكر رواية ميمونة وإنما ذكر رواية أبي رافع، وأبو رافع مباشر للقصة؛ فلعله نسي أو سقط من الناسخ، وعلىٰ كلٍّ رواية ميمونة لذلك عند مسلم برقم (١٤١١) أنَّ رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلالٌ، فقدّم ما في "صحيح مسلم" علىٰ ما في "الصحيحين".

والمرجحات كثيرة[١]، ومحلها علم أصول الفقه، ويوقف عن العمل بأحدهما[٢] حتىٰ يظهر مرجح[٣]، وسيأتي له مثال في الأصول.

والفرد النسبي إنْ وافق غيره فهو **المتابع** -بالكسر-؛ فإنْ حصل للراوي نفسه **فمتابعة تامة** ولشيخه[٤]، فصاعدًا **فالقاصرة**، ويستفاد بها التقوية.

مثاله: ما رواه الشافعي في "الأم"[٥] عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالىٰ عنه، أنَّ رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم قال: «**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتىٰ تروا الهلال، ولا تفطروا حتىٰ تروه؛ فإنْ غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

ظن قومٌ أنَّ الشافعي تفرد به بهذا اللفظ عن مالك؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بلفظ: «**فإنْ غمَّ عليكم فاقدروا له**»، لكن تابع الشافعيَّ القعنبيُّ عن

---

(١) وقد سبقت الإشارة إلىٰ مظانها قريبًا، وقع في المخطوط: [كثير] بدل: (كثيرة)، والمثبت من "إتمام الدراية".

(٢) إذا لم يمكن الترجيح، والتعبير بالتوقف أولىٰ من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما علىٰ الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أنْ يظهر لغيره ما خفي عليه، والله أعلم. "النزهة" (ص١٠٦-١٠٧).

(٣) "النزهة" (ص١٠٣-١٠٧)، وانظر "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ" (ص٢٨٧، و٢٩٨).

(٤) أي: وإنْ كانت لشيخه.

(٥) (٣/ ٢٣١).

مالك، أخرجه عنه البخاري.[١]

وهي متابعة تامة، وله متابعة قاصرة في "صحيح ابن خزيمة"[٢] من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «**فأكملوا**[٣] **ثلاثين**» [و][٤] في "صحيح مسلم"[٥] من رواية عبد الله بن عمر بلفظ: «**فاقدروا ثلاثين**»، ولا تختص المتابعة بقسميها في اللفظ، بل لو جاءت بالمعنىٰ كفىٰ، نعم تختص بكونها من رواية ذلك الصحابي أوْ وافقه[٦] متن يشبهه في اللفظ والمعنىٰ [أو في المعنىٰ][٧] فقط من رواية صحابي آخر.

---

(١) برقم (١٩٠٦) قال: ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ثنا مالك...، به، بلفظ الشافعي سواء. "فتح المغيث" (٢/ ٢٥).

(٢) (٢/ ٩٢١) برقم (١٩٠٩).

(٣) في المخطوط: [فكملوا] وهو كذلك في "النزهة" (ص١٠١)، و"النكت" (٢/ ١٦٢)، و"فتح المغيث" (٢/ ٦)، والمثبت من "صحيح ابن خزيمة"، وهذه اللفظ لا توجد في "إتمام الدراية".

(٤) ما بين المعقوفتين لا توجد في المخطوط، وزدناها لأهميتها في السياق، وهي مثبتة في "إتمام الدراية".

(٥) برقم (١٨٠).

(٦) وقع في المخطوط: [ووافقه]، والمثبت من "إتمام الدراية"، وينظر "النزهة" (ص١٠١).

(٧) ما بين المعقوفتين لا توجد في المخطوط، وتم استدراكها من "النزهة"؛ لأن النقل منها، ثم وجدتها كذلك في "إتمام الدراية".

فالشاهد: مثاله في الحديث السابق ما رواه النسائي[(١)] من رواية محمد ابن حنين[(٢)] عن ابن عباس مرفوعًا بمثل حديث ابن دينار عن ابن عمر سواء بلفظه.

وما رواه البخاري[(٣)] من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: «**فإنْ أُغمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا**».

وخص قوم المتابعة بما[(٤)] حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، **والشاهد** بما حصل بالمعنىٰ كذلك، وقد يطلق أحدهما علىٰ الآخر والأمر فيه سهل، وتتبع الطرق من المحدِّث من الجوامع والمسانيد وغيرها له -أي: للحديث الذي فيه يظن أنه فرد؛ ليعلم هل له متابع أو شاهد أو لا- **اعتبارٌ**، أي: يسمىٰ بذلك.[(٥)]

والمردود إما أنْ يكون رده بسقط، أي: حذف بعض رجال الإسناد؛ فإنْ

---

(١) (٤/ ١٣٥) برقم (٢٤٣٥).

(٢) كذا في "السنن"، والصواب: (ابن جبير) كما في "تحفة الأشراف".

(٣) برقم (١٩٠٩).

(٤) في المخطوط: [بها] بدل (بما)، والتصويب من "النزهة" (ص١٠٢)، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٥) وقول ابن الصلاح: "معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم أنَّ الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما". "النزهة" (ص١٠٢)، "النكت" (٢/ ١٥٩).

كان السقط من أول السند **فمعلق**[(١)]، سواء كان الساقط واحدًا أم أكثر، ولو كل رجاله، وقيل مثلًا: قال رسول الله ﷺ، وهذا النوع كثير في "صحيح البخاري".[(٢)]

قال ابن الصلاح[(٣)]: وحكمه أنه إنْ أتىٰ بصيغة الجزم كقوله: (قال) و(رَوَىٰ) دلَّ علىٰ أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذفه لغرضٍ مِنَ الأغراض[(٤)]، وإلا كـ(يُروىٰ) و(يُذكر) ففيه مقال[(٥)]، أمَّا في غير "صحيحه" فمردود؛ للجهل بحال الساقط ما لم يعرف من وجه آخر وكان[(٦)] بعد التابعي **فمرسل** بأنْ يقول التابعي -كبيرًا كان أو صغيرًا- قال رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم كذا، وفعل كذا، وإنما أراد للجهل بحال الساقط؛ إذ يحتمل أنْ يكون

---

(١) وتعريفه: هو أنْ يحذف المصنف من أول الإسناد رجلًا فصاعدًا معبِّرًا بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع، مثل: قال. وروىٰ. أو يُروىٰ. ويذكر. ويقال. انظر "تغليق التعليق" (٢/ ٧-٨).

(٢) انظر "النزهة" (ص١٠٠-١٠٢)، "العالي الرتبة في شرح نظم النخبة" للشمني (ص٧٠-٧٢)، و"تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار" لابن الوزير اليماني (ص١٥٧-١٥٨).

(٣) في "علوم الحديث" (ص٢٥-٢٦)، وتبعه النووي في "مختصره" وغيره. "اليواقيت والدرر" (١/ ٣٣٧).

(٤) كأن يكون الراوي ليس علىٰ شرطه وإنْ كان مقبولًا. "اليواقيت والدرر" (١/ ٤٩٠).

(٥) انظر "علوم الحديث" (ص٢٥-٢٦)، و"النزهة" (ص١٠٩).

(٦) أي: الساقط.

صحابيًّا وأنْ يكون تابعيًّا، وعلىٰ الثاني يحتمل أنْ يكون ضعيفًا، وأنْ يكون ثقةً، وعلىٰ الثاني يحتمل أنْ يكون حمل عن صحابي وأنْ يكون حمل عن تابعي آخر، وعلىٰ الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد إلىٰ ما لا نهاية له عقلًا، وإلىٰ ستة أو سبعة استقراء؛ إذ هو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض.(١)

ولهذا لم يُصَوَّب قول من قال: المرسل ما سقط منه الصحابي(٢)؛ إذ لو عُرِف أنَّ الساقط صحابي لم [يُرَدَّ].(٣)

أو كان السقط [بعد](٤) غيره -أي: غير التابعي- بأنْ يكون من أثناء الإسناد؛ فإن كان بفوق واحدٍ أو باثنين فصاعدًا وِلاء(٥) **فمعضل**، وإلا بأن كان بواحدٍ أو أكثر لا علىٰ التوالي بل من موضعين من الإسناد أو أكثر؛ فهو

---

(١) "النزهة" (ص١٠٩-١١١) مع "النكت" للشيخ علي الحلبي.

(٢) وممن قال ذلك الذهبي في "الموقظة" (ص٣٨) قال: المرسل علمٌ علىٰ ما سقط ذكر الصحابي من إسناده فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط وأثبتها من "إتمام الدراية"، وقد كنت في الطبعة الأولىٰ وضعتُ كلامًا بين معقوفتين يستقيم السياق به، فلما وقفت علىٰ الساقط حذفته.

(٤) غير واضحة في المخطوط، ووجدتها كما أثبت في "إتمام الدراية".

(٥) بكسر الواو، أي: متابعة؛ لأن الموالاة: المتابعة، يقال: والىٰ بين الأمر موالاةً ووِلاء: تابع. انظر "لسان العرب" مادة: ولي.

منقطع؛ فإنْ خفي السقط بحيث لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون علىٰ الأسانيد وطرق الحديث؛ لكون الراوي أرسل عمن عرف لقيه إياه ما لم يسمع منه **فمدلس** -بفتح اللام- والفاعل لذلك مدلس -بكسرها- ومن عرف بذلك وهو ثقة لم يقبل من رواياته إلا ما صرح فيه بالتحديث.[(١)]

وإما أنْ يكون الرد لطعنٍ في الراوي؛ فإنْ كان لكذب في الحديث بأنْ يروي عنه ﷺ ما لم يقله متعمدًا لذلك **فموضوع**، وهو شر[(٢)] المردود، ويُعرف بإقرار الراوي بوضعه وبقرائن يدركها مَنْ له في الحديث ملكة قوية واطلاع تام.

ومنها: أنْ يكون مناقضًا لنص القرآن أو السنة المتواترة[(٣)] والإجماع

---

(١) انظر "النزهة" (ص١١٢-١١٣)، و"النكت" (٢/ ٩٥).

(٢) وقع في المخطوط: [أشر] بدل (شر)، وأثبت ما في المطبوع، وقد كنت علقت في الطبعة الأولىٰ بما يلي: لو أنه قال: (شر)؛ لأن (أشر) لا يقال إلا في لغة رديئة؛ لذا قال ابن منظور في "لسان العرب": قال الجوهري: ولا يقال أشر الناس إلا في لغة رديئة.

والموضوع لغة هو: الملصق، وضع فلان علىٰ فلان كذا، أي: ألصقه.

واصطلاحًا هو: الكلام الذي اختلقه بعض الناس ونسبه إلىٰ النبي ﷺ؛ فالمختلق والموضوع والمصنوع ألفاظ مترادفة معناها واحد. انظر "فتح المغيث" (١/ ٢٨٠).

(٣) في المخطوط: [المتواتر]، وما أثبته أصوب وهو كذلك في "النزهة"، ووجدته كذا في "إتمام الدراية".

القطعي، أو صريح [العقل][(١)] حيث لا يقبل شيء من ذلك [التأويل].[(٢)]

ومنها: ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لغياث بن إبراهيم[(٣)] حيث دخل علىٰ المهدي فوجده يلعب بالحمام؛ فساق في الحال إسنادًا إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «**لا سَبَق**[(٤)] **إلا في نصل أو خفٍّ أو حافرٍ** أو جناح»[(٥)]، فزاد في الحديث: (أو جناح)؛ فعرف المهدي أنه كذب لأجله فأمر بذبح الحمام.

ثم تارة يخترع الواضع كلامًا من عنده، وتارة يأخذ كلام غير كبعض السلف[(٦)] أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات، أو يأخذ حديثًا ضعيف

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، وأثبتها من "إتمام الدراية"، وقد نبهت في الطبعة الأولىٰ أنها موجودة في "النزهة".

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، وأثبتها من "إتمام الدراية"، وقد نبهت في الطبعة الأولىٰ أنها موجودة في "النزهة".

(٣) هو غياث بن إبراهيم النخعي، قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال يحيىٰ: ليس بثقة. وقال الجوزجاني: كان فيما سمعت غير واحدٍ يقول: يضع الحديث. وقال البخاري: تركوه. انظر "ميزان الاعتدال" (٣/ ٣٣٧-٣٣٨).

(٤) السبق -بفتح الباء- هو: العوض الذي يراهن عليه المتسابقان، والسبْق -بسكون الباء-: مصدر سبقًا هو: المجاراة بين حيوان أو غيره. انظر "لسان العرب" مادة سَبَق.

(٥) الحديث بدون لفظة (أو جناح) رواه أبو داود برقم (٢٥٧٤) وغيره، وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢/ ٣٨٥).

(٦) في المخطوط: [السلفاء]، والذي في "النزهة": (السلف)، ولم أجد معنىٰ لكلمة (سلفاء) في كتب اللغة فلعله من الناسخ، ثم وجدتها كما أثبت في "إتمام الدراية".

الإسناد فيركب له إسنادًا صحيحًا؛ ليروج، والحامل علىٰ ذلك إما عدم الدين كالزنادقة، أو غلبة الجهل كبعض المتعبدين الذين وضعوا أحاديث فضائل القرآن، أو فرط العصبية كبعض المقلدين، أو اتباع هوىٰ بعض الرؤساء، أو الإغراب لقصد الاشتهار.

وأجمع من يُعتد به على تحريم ذلك كله، بل كفَّر الجويني[(١)] من تعمد الكذب علىٰ النبي ﷺ، وعلىٰ تحريم رواية الموضوع إلا مقرونًا ببيان حاله؛ لحديث مسلم: «**من حدَّث عني بحديث يُرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين**».[(٢)]

أو تهمته –أي: تهمة الراوي– بالكذب بألا يروىٰ ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة، أو عُرِف بالكذب في كلامه، ولم

---

(١) أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين، نقله عنه ولده، وضعف هذا القول، وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب، وأنه هفوة عظيمة. نقله النووي في "مقدمة شرحه لصحيح مسلم" (١/ ٦٩).

(٢) الكاذبين –بكسر الباء وفتح النون علىٰ الجمع– وهذا هو المشهور في اللفظين، قال القاضي عياض: الرواية فيه عندنا: «**الكاذبِينَ**» علىٰ الجمع، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه "المستخرج علىٰ صحيح مسلم في حديث سمرة: «**الكاذبَينِ**» –بفتح الباء وكسر النون علىٰ التثنية– واحتج به علىٰ أنَّ الراوي له أنْ يشارك البادئ بهذا الكذب، ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة: «**الكاذبَينِ**» أو «**الكاذبِينَ**» علىٰ الشك في التثنية والجمع. انتهىٰ من "شرح مقدمة صحيح مسلم" للنووي (١/ ٩٤-٩٥).

يظهر منه وقوعه[١] في الحديث[٢] فمتروك، وهو أخف من الموضوع، أو فحش غلطٍ في الراوي، أي: كثرته.[٣]

أو غفلته عن الإتقان[٤]، أو فسق بغير الوضع والبدعة **فمنكر**، أو وهم بأنْ تقوم القرائن علىٰ وهم روايةٍ مِنْ وَصْلِ مرسل أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من القوادح[٥] **فمعلل**[٦]، ويعرف ذلك بكثرة التتبع وجمع الطُّرُق، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها.[٧]

---

(١) وقع في المخطوط: [وقوع] بدل (وقوعه)، والمثبت من "إتمام الدراية"، وكنت في الطبعة الأولىٰ زدت ذلك بين معقوفتين ثم حذفتها.

(٢) النبوي. "النزهة" (ص١١٧).

(٣) بأنْ يكون خطؤه أكثر من صوابه أو يتساويان. "شرح شرح النخبة" للقاري (ص٤٣٢).

(٤) بألَّا يكون لدىٰ الراوي من الإتقان ما يميز الصواب من الخطإ في مرويِّه. "ضوابط الجرح والتعديل" (ص١٨٠).

(٥) انظر "النزهة" (ص١١٤-١١٧، ١٢٣).

(٦) بلامين (معلل) لكن الذي بلام واحدة هو الأكثر في كلام أهل اللغة، وأهل الحديث يقولون: (أعلَّه فلان بكذا)، أما الذي بلامين (معلل) يستعمله أهل اللغة بمعنىٰ: ألهاه بالشيء شغله به، من تعليل الصبي بالطعام. انظر "تدريب الراوي" (١/ ٢١٠) للمؤلف.

(٧) ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالىٰ فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، ومَلَكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل الشأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني. "النزهة" (ص١٢٣).

أو مخالفة بتغيير السند بأنْ يروي جماعةٌ الحديث بأسانيد مختلفةٍ، فيرويه عنهم راوٍ، ويجمع الكلَّ علىٰ إسنادٍ واحدٍ منها ولا يبيِّن[(١)]، أو يكون المتن عند راوٍ بإسنادٍ وطرفه الآخر بآخر فيرويه عنه تامًّا بإسناد الأول.

أو يروي متنين مختلفين لهما إسنادان بواحد.

أو يروي أحدهما ويزيد فيه من الآخر ما ليس في الأول.

أو يسوق إسنادًا ثم يعرض له عارض فيقول كلامًا من قِبَلِ نفسِهِ فيظنّ من سمعه أنه متن ذلك الإسناد فيرويه عنه به.

مدرجة، أي: فذلك يسمىٰ **مدرج**[(٢)] **السند** أو بدمْجِ موقوفٍ بمرفوع أوَّل الحديث وآخره، أو وَسطه؛ **فمدرج المتن**، ويعرف بوروده مفصلًا من طريق آخر أو بتصريح الراوي بذلك ونحوه[(٣)]، كحديث: «**أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار**»[(٤)]؛ فإن صدره مدرج من كلام أبي هريرة.[(٥)]

وحديث ابن مسعود في التشهد، وفيه: «**فإذا قلت ذلك فقد تمَّت**

---

(١) الاختلاف. "النزهة" (ص١٢٤).

(٢) وتعريفه هو: ما غُيِّر سياق إسناده، أو أدخل في متنه كلام ليس منه. وانظر "التوشيح الحثيث" (ص٧٤).

(٣) كبعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك. "النزهة" (ص١٢٥).

(٤) "الفصل للوصل" (١/ ١٥٨).

(٥) كما جاء ذلك في "البخاري" برقم (١٦٥) علىٰ أنَّ قوله: «**أسبغوا الوضوء**» قد ثبت من كلام النبي ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في "الصحيح". "النكت" (٢/ ٢٨٧).

صلاتك»[(١)] الحديث؛ فإنَّ هذا مدرج من قول ابن مسعود[(٢)] رضي الله تعالىٰ عنه.

وحديث: «**من مس ذكره أو أنثييه فليتوضأ**»[(٣)]، فقوله: «أو أنثييه» مدرج؛ فإنه من كلام عروة راويه.[(٤)]

أو بتقديم وتأخير في الإسناد والمتن **فمقلوب**[(٥)] كمرة بن كعب وكعب ابن مرة؛ لأنه اسم أحدهما اسم أبي الآخر[(٦)]، وكحديث أبي هريرة عند مسلم[(٧)] في السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه، ففيه: «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، فهذا مما انقلب علىٰ أحد الرواة، وإنما هو: «**حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» كما في

---

(١) "سنن أبي داود برقم (٩٧٠).

(٢) انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٣٩).

(٣) رواه الدارقطني (١/ ١٤٨)، وفيه زيادة: «**أو رفغيه**».

(٤) انظر "سنن الدارقطني" (١/ ١٤٨)، و"الفصل للوصل" (١/ ٣٤٦) للخطيب، "نزهة النظر" (ص١٢٤-١٢٥).

(٥) المقلوب هو: الحديث الذي أُبدِلَ في سنده أو في متنه لفظ بآخر بتقديم أو تأخير ونحوه، سهوًا كان أو عمدًا. "التوشيح الحثيث" (ص٦١).

(٦) انظر تعليقي علىٰ كتاب "دليل أرباب الفلاح" للعلامة الحكمي (ص٧٤).

(٧) برقم (١٠٣١).

"الصحيحين".[١]

أو بإبدال الراوي بلفظ آخر ولا مرجح لإحدىٰ الروايتين علىٰ الأخرىٰ؛ **فمضطرب**[٢] كما رواه أبو داود[٣]، وابن ماجه[٤]، من رواية إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريثٍ عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه، مرفوعًا: «**إذا صلىٰ أحدكم فليجعل شيئًا تلقاء وجهه...**» الحديث، فقد اختُلِفَ فيه علىٰ إسماعيل:

فرواه بشر بن المفضل وغيره هكذا.[٥]

ورواه سفيان الثوري عنه، عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه.

ورواه غير المذكورين علىٰ هيئة أخرىٰ.[٦]

---

(١) بهذا اللفظ ليس عند مسلم، وإنما هو عند البخاري برقم (٦٦٠).

(٢) المضطرب هو: الحديث الذي علىٰ أوجه مختلفة متساوية في القوة بحيث لا يستطاع الجمع بينها ولا الترجيح. وانظر "التوشيح الحثيث" (ص٧١)، وانظر "النزهة" (ص١٢٥-١٢٦)، و"عقد الدرر" (ص٣٢٩-٣٣٣) للألوسي.

(٣) برقم (٦٨٩).

(٤) برقم (٩٤٣).

(٥) في المخطوط: [وهكذا]، والتصويب من "تدريب الراوي" (١/ ١٤١)، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٦) انظر لذلك "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٩١)، "تدريب الراوي" (١/ ١٤١-١٤٢).

وكحديث فاطمة بنت قيس: «**إنَّ في المال لحقًّا سوىٰ الزكاة**» رواه الترمذي[(١)]، وأخرجه ابن ماجه[(٢)] بلفظ: «**ليس في المال حقٌّ سوىٰ الزكاة**»، فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.[(٣)]

أما إذا كان لإحدىٰ الروايتين مرجح بحفظٍ أو نحوه فالعمدة علىٰ الراجح.[(٤)]

أو بتغيير نقطٍ **فمصحَّف**[(٥)] أو شكل **فمحرَّف**[(٦)]، وقد صنف في ذلك

---

(١) برقم (٦٥٩).

(٢) برقم (١٧٨٩).

(٣) انظر "النزهة" (ص١٢٧)، و"النكت" (٢/ ٢٤٢) وما بعدها، و"دليل أرباب الفلاح" مع "النكت الملاح" (ص١٦١).

(٤) ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب ولا له حكمه. "علوم الحديث" (ص٩٤)، وانظر "المقترب في بيان المضطرب" لأخينا الشيخ الفاضل أحمد بن عمر بازمول -وفقه المولىٰ- فهو كتاب جيد في بابه.

(٥) والتصحيف هو: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارف عليها إلىٰ غيرها. "فتح المغيث" (٣/ ٤٥٦).

(٦) وهو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيهما. "فتح المغيث" (٣/ ٤٦٨)، "اليواقيت والدرر" (٢/ ١٠٤)، "الباعث الحثيث" (٢/ ٤١٠).

والتفريق بين المصحَّف والمحرَّف لم يكن عند المتقدمين، وإنما فرق بينهما الحافظ في "النزهة"؛ لذا قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في "شرح ألفية السيوطي" (ص٢٠٣-٢٠٤): هو اصطلاح جديد، وأما المتقدمون فإنَّ عبارتهم يفهم منها أن الكل يسمىٰ بالاسمين.

العسكري[(١)]، والدارقطني.[(٢)]

مثال الأول في المتن: ما ذكره الدارقطني أنَّ أبا بكر الصولي أملىٰ حديث: «**من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال**»[(٣)]، فقال: شيئًا[(٤)] بالشين المعجمة والياء التحتية.

وفي الإسناد[(٥)] ما ذكره أيضًا ابن جرير، قال فيمن روىٰ عن النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم من بني سليم: ومنهم عتبة بن المنذر قاله بالموحدة والذال المعجمة وإنما هو بالنون والمهملة.[(٦)]

ومثال الثاني: كتصحيف سُليم بـ: سَليم وعكسه.[(٧)]

ولا يجوز إلا لعالمٍ إبدال اللفظي من الحديث بمرادف له أو نقصه بأنْ

---

(١) واسم كتابه "تصحيفات المحدثين" مطبوع بتحقيق محمود الميره.

(٢) انظر "هدية العارفين" (١/ ٦٨٤) للبغدادي.

(٣) رواه مسلم برقم (١١٦٤).

(٤) رواه الخطيب في "الجامع" (١/ ٤٥٨) برقم (٦٣٥).

(٥) أي: وقوعه في الإسناد.

(٦) قال في "التدريب" (٢/ ١١٣): النُّذَّر بالنون المضمومة والمهملة المشدَّدة المفتوحة.

(٧) انظر "علوم الحديث" (ص٢٧٩-٢٨٤)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٠١-١٠٧)، و"النزهة" (ص١٢٨-١٣٠)، و"فتح المغيث" (٣/ ٤٥٦-٤٦٩)، "دليل أرباب الفلاح" مع تعليقي المسمىٰ "النكت الملاح" (ص١٦٣-١٦٧).

يورد الحديث مختصرًا؛ لأنه لا يؤمن من الإبدال بما لا يطابق، ومن حذف ما له تعلُّق كاستثناء[١] وشرطٍ، والعالم يؤمن فيه ذلك، وشرطه ألا يكون مما تعبد بلفظه كالأذكار، وألَّا يكون من جوامع الكلم حيث جاز فالأولىٰ الإتيان بلفظ الحديث وتمامه؛ فإنْ خفي المعنىٰ إما بأنْ يكون اللفظ مستعملًا بقلَّةٍ[٢] أو كثرة، لكن في مدلوله دقة احتيج في الحالة الأولىٰ[٣] إلىٰ الكتب المصنفة في الغريب ككتاب أبي عبيد القاسم بن سلام[٤]، وأبي عبيد الهروي[٥]، والفائق[٦] للزمخشري، والنهاية[٧] لابن الأثير وهي[٨] أجمع كتب الغريب وأسهلها تناولًا مع إعواز قليل فيه[٩]، وقد عزمت علىٰ

---

(١) انظر "النزهة" (ص١٢٩).

(٢) "النزهة" (ص١٣٠).

(٣) أي: كون اللفظ مستعملًا بقلة.

(٤) وكتابه مطبوع.

(٥) والذي قبله هروي، وهو –أي: ابن سلام– متقدم؛ توفي سنة (٢٢٤هـ)، والأخير توفي سنة (٤٠١هـ)، وكتابه مطبوع في ستة مجلدات باسم "الغريبين في القرآن والحديث" تحقيق أحمد فريد.

(٦) في غريب الحديث، وهو مطبوع في أربعة مجلدات.

(٧) في غريب الحديث، والأثر مطبوع في مجلدين تحقيق خليل مأمون شيحا.

(٨) أي: "النهاية".

(٩) بل فاته الكثير، فَذَيَّل عليه الصَّفي الأرموي وغيره. "اليواقيت والدرر" (٢/ ١٢٨).

اختصارها، واستدراك ما فاتها في مجلد.[١]

واحتيج في الحالة الثانية[٢] إلىٰ الكتب المصنفة في المشكل ككتاب الطحاوي[٣]، والخطابي، وابن عبد البر.[٤]

والجهالة عطف علىٰ قولي لطعنٍ، وما بعده، وإما أنْ يكون الرَّد لجهالة الراوي وذلك إما بذكر نعته الخفي[٥] دون ما اشتهر به، وصنف في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد[٦]، والخطيب.[٧]

مثاله: محمد بن السائب بن بشر الكلبي، نَسَبه بعضهم إلىٰ جده فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم: حماد بن السائب، وكناه بعضهم: أبا النضر، وبعضهم: أبا سعيد، وبعضهم: أبا هشام، فصار يُظَنُّ أنه جماعة، وهو

---

(١) وسماها: "الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير" مطبوع.

(٢) أي: كون اللفظ مستعملًا بكثرةٍ، لكن في مدلوله دقة. "النزهة" (ص١٣٢).

(٣) واسم كتابه "شرح مشكل الآثار" مطبوع في خمسة عشر مجلدًا بتحقيق شعيب الأرناؤوط.

(٤) لا أعرف مؤلفًا مستقلًّا للخطابي، وابن عبد البر في هذا الفن؛ فلعله يريد في كتابيهما: "معالم السنن"، و"التمهيد"، و"الاستذكار"، والله أعلم.

(٥) من اسم، أو كنيةٍ، أو لقبٍ، أو صفةٍ، أو حرفةٍ، أو نسبٍ. "النزهة" (ص١٣٢).

(٦) ذكر كتابه فؤاد سزكين في "تاريخ التراث العربي" (١/ ٤٦١)، وذكر أنَّ له نسختين في الهند: الأصفية، والسعدية، واسمه: "إيضاح الإشكال في الرواة".

(٧) واسم كتابه "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" مطبوع في مجلدين بتحقيق العلامة عبدالرحمن المعلمي.

واحد.[١]

أو ندرة روايته، أي: قلتها، وصنفوا في هذا النوع: (**الوحدان**)، وهو من لم يرو عنه إلا واحدٌ، ومِمَّن صنف في ذلك مسلم.[٢]

أو **إبهام** اسمه؛ اختصارًا من الراوي[٣]، كقوله: حدثني فلان. أو: شيخ. أو: رجل. أو: بعضهم. أو: ابن فلان. ويُعرف اسمه بوروده مُسَمًّىٰ من طريق آخر[٤]؛ فإنْ سُمِّي الراوي، وانفرد عنه بالرواية واحد بأنْ لم يرو عنه غيره؛ **فمجهول العين**، فلا يُقْبَلُ كالمبهم[٥]، إلا أنْ يوثَّق، أو سُمِّي وروىٰ عنه أكثر من واحد، ولكن لم يوثَّق ولم يُجرَّحْ؛ فالحال، أي: فهو **مجهول الحال**، ويُسمَّىٰ أيضًا **المستور**.

---

(١) انظر "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٥٧)، و"النزهة" (ص١٣٢-١٣٣)، و"فتح المغيث" (٤/ ٢٠٤).

(٢) قال ابن الصلاح: ولِمُسلم فيه كتابٌ لم أره. "علوم الحديث" (ص٣١٩)، وهو مطبوع بتحقيق عبد الغفار سليمان البنداري.

(٣) أو شكًّا منه، أو نحو ذلك. "فتح المغيث" (٤/ ٣١١).

(٤) وهذا أوضح الطرق لمعرفة مبهم الإسناد، أو بتنصيص إمامٍ من أئمة هذا الشأن، انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٨٨-٢٩٣)، و"التقييد والإيضاح" (ص٤٦٠)، و"فتح المغيث" (٤/ ٣٠٢).

(٥) أما المبهم الذي لم يُسَمَّ، أو من سُمِّي ولا تُعرَف عينه؛ فهذا مما لا يَقْبَلُ روايته أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير؛ فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. قاله ابن كثير في "مختصر علوم الحديث" (١/ ٢٩٣).

وقد اختُلِف في قبوله، فرده الجمهور، وصحح النووي وغيره القبول.[١]

وقال شيخ الإسلام[٢]: التحقيق الوقف إلىٰ استبانة حاله[٣]، أو لبدعةٍ عطف علىٰ أسباب الرد، والمبتدع إنْ كُفِّر فواضح أنه لا يُقبل؛ فإنْ لم يُكفَّر قُبِلَ، وإلَّا لأدَّىٰ[٤] إلىٰ ردِّ كثير من أحاديث الأحكام مما رواها الشيعة والقدرية وغيرهم، وفي "الصحيحين" من روايتهم ما لا يحصىٰ؛ ولأن بدعتهم مقرونة بالتأويل مع ما هم عليه من الدِّين والصيانة والتحرز، نعم سابُّ[٥] الشيخين والرافضة لا يقبلون كما جزم به الذهبي في أول "الميزان"، قال: مع أنهم لا يُعْرَفُ منهم صادقٌ، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم[٦]، وإنما يقبل المبتدع غير من ذكرنا ما دام لم يكن داعيةً إلىٰ بدعته، أو لم يرو موافقه، أي: موافق مذهبه واعتقاده؛ فإن كان داعيةً، أو روىٰ موافِقَهُ رُدَّ للتهمة؛ إذ قد يحمله تزيين بدعته علىٰ تحريف الروايات وتسويتها علىٰ ما

---

(١) "التقريب مع التدريب" (١/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) في "نزهة النظر" (ص١٣٦).

(٣) انظر "تمام المنة" (ص٢٠) للألباني.

(٤) أي: رد رواية المبتدع الذي لم يكفر ببدعته.

(٥) في المخطوط: [ساق]، وهو خطأ، ثم وجدته في "إتمام الدراية" علىٰ الصواب.

(٦) "ميزان الاعتدال" (١/ ٥-٦).

يقتضيه مذهبه[١]، أو لسوءِ حفظه في الراوي عَطْفٌ علىٰ أسباب الردِّ.

والمراد ألَّا يرجَّح جانبُ إصابته علىٰ جانب خطئه؛ فإن كان ذلك ملازمًا له فهو **الشاذ**[٢] كما تقدم؛ فإنْ طرأ عليه لكبر، أو ضرر، أو احتراق كتبه أو عدمها، وكان يعتمدها فرجع إلىٰ حفظه فساء، **فمختلط**، وحكمه رد ما حدَّث به بعد الاختلاط وقبول ما قبله[٣]؛ فإنْ لم يتميز وقِفَ حتىٰ يتبين ويعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه[٤]، وقد صنف مغلطاي كتابًا في المختلطين[٥]، وأشار الحافظ أبو الفضل العراقي[٦]، وابن الصلاح[٧] إلىٰ أنه لم يؤلف فيهم

---

(١) "النزهة" (ص١٣٧)، وانظر "شرح علل الترمذي" (١/ ٣٥٧) لابن رجب، و"الاقتراح" (ص٣٣٦) لابن دقيق العيد، و"فتح المغيث" (٢/ ٦٠-٦١)، و"اليواقيت والدرر" (٢/ ١٥٨)، و"ثمرات النظر" (ص٢٥) للصنعاني، و"مقدمة تحقيق الإلزامات والتتبع" لشيخنا الوادعي.

(٢) علىٰ رأي بعض أهل الحديث. "النزهة" (ص١٣٨).

(٣) ويقبل ما رواه المختلط بَعْدُ إذا وافقه علىٰ هذه الرواية الثقات؛ اعتمادًا علىٰ رواية الثقة، وعلىٰ هذا عمل الشيخين البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وللفائدة انظر تعليقنا المسمَّىٰ "النكت الملاح علىٰ دليل أرباب الفلاح" (ص١٧٢).

(٤) انظر "النزهة" (ص١٣٩).

(٥) في المخطوط: [المغلطين] بالغين، وهو خطأ، والمثبت من "إتمام الدراية"، وكنت في الطبعة الأولىٰ اجتهدت وصوبت (المخلطين) بدل: (المغلطين).

(٦) في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٢٩).

(٧) في "علوم الحديث" (ص٣٩١).

أحدٌ، وليس كذلك فقد رأيت الحافظ أبا[١] بكر الحازمي ذكر في كتابه "التحفة" أنه ألَّف فيهم كتابًا.[٢]

والإسناد وقد تقدَّم حدُّه[٣] إن انتهىٰ إليه صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم، قولًا أو فعلًا أو تقريرًا؛ فهو **مرفوع مسند**، وكذا ما انتهىٰ إلىٰ صحابيٍّ لم يأخذ عن الإسرائيليات مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلُّق ببيان لغةٍ أو شرح غريبٍ، كالإخبار عن بَدءِ الخلقِ وأُمور الأنبياءِ والملاحمِ والبعث؛ إذ مثل هذا لا مجال للرأي فيه، فلابد للقائل به من موقف ولا موقف للصحابة إلا النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم، وبعض من يخبر عن الكتب القديمة[٤]، وقد فرض أنه ممن لم يأخذ من أهلها.

قال الحاكم: ومن ذلك تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل[٥]،

---

(١) في المخطوط: [أبو] بدل: (أبا)، والصواب ما أثبت، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٢) وللعلائي كتاب "المختلطين" مطبوع، وسبب تأليفه له هو قول ابن الصلاح: "لم أعلم أحدًا أفرده بالتصنيف واعتنىٰ به"، ذكر ذلك العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٣٢٩)، وألَّف سبط العجمي "الاغتباط فيمن رُمي بالاختلاط"، وابن الكيال "الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة"، وكلاهما مطبوع متداول.

(٣) انظر مقدمة المؤلف.

(٤) انظر "النزهة" (ص١٤٠-١٤٢)، و"النكت" (٢/ ٢٠-٢١).

(٥) قال في "المستدرك" (٢/ ٢٥٨): ليعلم طالب هذا العلم أنَّ تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند.اهـ

وخَصَّه ابن الصلاح[(١)] والعراقي[(٢)] بما فيه سبب النزول[(٣)]، وفيه شيءٌ؛ فقد كان الصحابة -رضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين- يتحاشون عن تفسير القرآن بالرأي، ويتوقفون عن أشياء لم يبلغهم فيها شيءٌ عن النبي -صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم- وقد ظهر لي تفصيلٌ حسنٌ أخذته مما رواه ابن جرير[(٤)] عن ابن عباس[(٥)] موقوفًا من طريق، ومرفوعًا من أخرىٰ[(٦)]، التفسير علىٰ أربعة أوجه:

---

(١) في "علوم الحديث" (ص٥٠).

(٢) في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ١٩٤).

(٣) كذلك الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٤٨-١٤٩) خصَّه بذلك، قال: فأما مَنْ يقول: إنَّ تفسير الصحابي مسند فإنما يقول في غير هذا النوع؛ فإنه كما أخبرناه أبو عبد الله محمد بن عبدالله الصفار، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا إسماعيل ابن أبي أويس قال: حدثني مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر، قال: كانت اليهود تقول: من أتىٰ امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول. فأنزل الله عزوجل: ﴿نِسَاؤُكُم حَرْثٌ لَكُم﴾، هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة؛ فإنَّ الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا؛ فإنه حديث مسند.اهـ

قال المؤلف في "تدريب الراوي" (١/ ١٠٠-١٠١): فالحاكم أطلق في "المستدرك"، وخصص في "علوم الحديث" فاعتمد الناس تخصيصه، وأظن إنما حمله في "المستدرك" علىٰ التعميم الحرص علىٰ جمع الصحيح.

(٤) في المخطوط: [رواه جرير]، والصواب: (ابن جرير)، وهو في "مقدمة تفسيره" (١/ ١٧)، ثم وجدته علىٰ الصواب في "إتمام الدراية".

(٥) بلفظ: «**من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**».

(٦) بلفظ: «**من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار**». =

- وجهٌ تعرفه العرب من كلامها.
- وتفسير لا يعذر أحد بجهالته.
- وتفسير يعلمه العلماء.
- وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالىٰ.

فما كان من الصحابة مما هو من الوجهين[(١)] الأوَّلين فليس بمرفوع؛ لأنهم أخذوه من معرفتهم بلسان العرب.

وما كان من الوجه الثالث فهو مرفوع؛ إذْ لم يكونوا يقولون في القرآن بالرأي.

والمراد بالرابع: المتشابه.

أو انتهىٰ إلىٰ صحابي وهو: مَنِ اجتمع به -صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم- مؤمنًا[(٢)] فهو **موقوف**، والتعبير بالاجتماع أحسن من الرؤية؛ ليدخل الأعمىٰ كابن أُمِّ مكتوم، وخرج من اجتمع به كافرًا وأسلم بعده فلا يسمَّىٰ صحابيًّا.[(٣)]

= وبلفظ: «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار**»، وكلاهما المرفوع والموقوف من طريق: عبد الأعلىٰ بن عامر الثعالبي، وهو إلىٰ الضعف أقرب.

(١) في المخطوط: [وجهين]، وما أثبت أصوب، ثم وجدته علىٰ الصواب في "إتمام الدراية".

(٢) أي: مؤمنًا به ﷺ، فلابد من كلمة: (به)؛ ليخرج من لقيه مؤمنًا لكن بغيره من الأنبياء كما قال الحافظ في "النزهة" (ص١٤٩).

(٣) انظر "النزهة" (ص١٤٨).

زاد العراقي[١] وغيره[٢] في الحَدِّ: ومات علىٰ الإيمان. ليَخْرُج من ارتَدَّ بعد اجتماعه ومات علىٰ الرِّدَّة كابن خَطَل، بخلاف من أسلم بعدها كالأشعث بن قيس[٣] أو انتهىٰ[٤] إلىٰ تابعي فمن بعده فهو **مقطوع**، وربما يطلق عليه **منقطع**[٥]، وبالعكس تجوُّزًا وإلَّا فالأوَّل من مباحث المتن والثاني من مباحث الإسناد[٦]؛ فإنْ قلَّ عدَدُه -أي: عدد رجال الإسناد- **فعالٍ**، وأعلىٰ ما وقع لنا من ذلك ما بيننا وبين النبي -صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم- فيه عشرة علىٰ ضعف، وبالإسناد الصحيح أحد عشر، وبالسماع المتصل اثنا عشر؛ فإنْ وصل إلىٰ شيخ مصنف بالإضافة لا من طريقه **فموافقة**، أو شيخ شيخه فصاعدًا **فبدل**.

---

(١) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١١٩-١٢١).

(٢) كالحافظ في "النزهة" (ص١٤٩).

(٣) فإنه كان ممن ارتد وأُتي به إلىٰ أبي بكر الصديق أسيرًا فعاد إلىٰ الإسلام فقبل منه ذلك وزوَّجه أُخته، ولم يتخلف أحدٌ عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها. "النزهة" (ص١٥٠).

(٤) أي: الإسناد.

(٥) في المخطوط: [منطلق]، والصواب ما أثبت؛ ولهذا قال ابن الصلاح: وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي، وأبي القاسم الطبراني وغيرهما، والله أعلم. "علوم الحديث" (ص٤٧)، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٦) انظر "النزهة" (ص١٥٤).

مثال الأول:

روىٰ الإمام أحمد في "مسنده" حديثًا عن عبد الرزاق، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين عبد الرزاق عشرة رجال، ولو رويناه من مسند عبد بن حميد كان بيننا وبينه تسعة، وذلك بموافقة لأحمد بِعُلوٍّ لنا.

ومثال الثاني:

روىٰ البخاري حديثًا عن مسدد عن يحيىٰ القطان عن شعبة، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين شعبة أحد عشر رجلًا، ولو رويناه من مسند أبي داود الطيالسي كان بيننا وبينه عشرة أو تسعة بالجائز[(١)]، وذلك بدل للبخاري بعلوٍّ لنا.

مهمة:

لم أقف علىٰ تصريح بأنه هل يُشترط استواء الإسناد بعد الشيخ المجتمع فيه أو لا؟

وقد وقع لي في الإملاء حديث أمليتُه من طريق الترمذي[(٢)] عن قتيبة عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا: «**لا تجعلوا بيوتكم مقابر**...» الحديث، وقد أخرجه مسلم[(٣)] عن

---

(١) في المخطوط: [يا جابر] فلعلها مقحمة، ثم وقفت علىٰ ما أثبت في "إتمام الدراية".

(٢) برقم (٢٨٧٧).

(٣) برقم (٧٨٠).

قتيبة عن يعقوب القارئ عن سهيل.

فقتيبة له فيه شيخان عن سهيل، فوقع في "صحيح مسلم" عن أحدهما، وفي "الترمذي" عن الآخر.

فهل يسمَّىٰ هذا موافقة لاجتماعنا معهم في قتيبة، أو بدلًا للتخالف في شيخه والاجتماع في سهيل أو لا؛ فيكون واسطة بين الموافقة والبدل؟

احتمالات أقربها عندي الثالث[١]؛ فإنْ ساوىٰ عدد الإسناد عدد إسناد أحد المصنفين بأنْ يكون بينه وبين النبي ﷺ عدد ما بينه وبينه –وهو معدوم الآن في أصحاب الكتب الستة– **فمساواة**.

أو ساوىٰ تلميذه –أي: تلميذ أحد المصنفين– بأنْ يكون أكثر عددًا من إسناده بواحد؛ **فمصافحة**[٢]؛ إذ العادة جَرَت بالمصافحة بين من تلاقيا[٣] فكأنه لاقىٰ ذلك المصنف وصافحه.

ويقابله –أي: العلوّ– **النزول**[٤]، أو روىٰ الراوي عن قرينه في السن

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ٩٦-٩٧).

(٢) انظر "علوم الحديث" (ص٢٥٩)، و"النزهة" (ص١٥٩).

(٣) "النزهة" (ص١٥٩).

(٤) خلافًا لمن زعم أنَّ العلوَّ قد يقع غير تابع للنزول. "النزهة" (ص١٥٩).

والمشايخ **فأقران**، أي: فهو النوع المسمَّىٰ **رواية الأقران**[(١)]، وصنَّف فيه أبو الشيخ الأصفهاني[(٢)] كما رواه أحمد بن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيىٰ بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن سلمة عن عائشة -رضي الله تعالىٰ عنها- قالت: كنَّ أزواج النبي -صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم- يأخذن من شعورهن حتىٰ يكون كالوفرة.[(٣)]

وأحمد والأربعة فوق خمستهم أقران.[(٤)]

أو روىٰ كل من القرينين[(٥)] عن الآخر **فمدبَّج** وهو أخص مما قبله، وصنف فيه الدارقطني[(٦)] كرواية أبي هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عنه،

---

(١) **وفائدة ضبطه**: الأمنُ مِنْ ظنِّ الزيادة في الإسناد، وإبدال الواو بـ(عن) إنْ كان بالعنعنة. "فتح المغيث" (٤/ ١٣٠).

(٢) واسم كتابه "ذكر رواية الأقران"، ذكر ذلك الشيخ علي الحلبي في "النكت علىٰ نزهة النظر" (ص١٦٠).

(٣) انظر "السير" (١٨/ ٥٧١) للذهبي، والحديث رواه مسلم برقم (٣٢٠) من طريق: عبيدالله ابن معاذ، به.

(٤) "تدريب الراوي" (٢/ ١٤٢).

(٥) في المخطوط: [الفريقين] بدل: (القرينين)، وما أثبت هو الصواب، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٦) واسم كتابه "المدبج" ذكر ذلك الشيخ علي الحلبي في "النكت علىٰ نزهة النظر" (ص١٦٠).

ورواية الزهري عن أبي الزبير، وأبي الزبير عنه، ومالك عن الأوزاعي، والأوزاعي عنه.

وأحمد عن ابن المديني، وابن المديني عنه.[١]

أو روىٰ عمَّن هو دونه، أي: أصغر منه، أو في مرتبة الآخذين عنه، **فأكابر عن أصاغر**[٢] كرواية الزهري عن مالك.

والأصل فيه: رواية النبي ﷺ عن تميم الداري خبر الجساسة.[٣]

ومنه –أي: من نوع رواية الأكابر عن الأصاغر–: رواية آباء عن أبناء[٤]، والصحابة عن الأتباع[٥]، وصنف فيهما الخطيب.[٦]

كرواية العباس عن ابنه الفضل.

---

(١) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٥)، و"فتح المغيث" (٢/ ٣٧٥)، و"نزهة النظر" (ص١٥٩-١٦٠)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٤٢).

(٢) وفائدة ضبطه: ألَّا يتوهم أنَّ المروي عنه أفضل وأكبر من الراوي؛ لكونه الأغلب في ذلك؛ تنزيلًا لأهل العلم منازلهم. "تدريب الراوي" (٢/ ٢٤٤).

(٣) رواه مسلم برقم (٧٣١٢).

(٤) وفائدة ضبطه: الأمن من ظن التحريف الناشئ عن كون الابن أبًا. "فتح المغيث" (٤/ ١٨٠).

(٥) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٧٢).

(٦) انظر "النزهة" (ص١٦٢)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٤٥)، و"شرح شرح النخبة" (ص٦٤٠).

ورواية وائل بن داود عن ابنه بكر.

وكرواية العبادلة الأربعة.

وأبي هريرة، ومعاوية، وأنس عن كعب الأحبار.

أما رواية الأبناء عن الآباء فكثير.

وأخص منه مَنْ روىٰ عن أبيه عن جده، وصنف في ذلك جماعة[١]، وإنْ تقدم موت أحد القرينين، أي: اثنين اشتركا في الأخذ عن شيخ، **فسابق ولاحق**[٢]، وصنف في ذلك الخطيب.[٣]

كالبخاري حَدَّث عن تلميذه أبي العباس السراج، ومات سنة ست وخمسين ومائتين، وآخر من حدَّث عنه بالسماع أبو الحسن الخفاف، ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة.[٤]

---

(١) انظر "النزهة" (ص١٦٢).

(٢) وهو اشتراك راويين سابقٍ موتًا ولاحق ذي تدارك للسابق مع تباين بين وفاتيهما تباينًا شديدًا. "علوم الحديث" (ص١٣١).

وفائدة ضبطه: الأمن من ظنِّ سقوطِ شيءٍ في إسناد المتأخر، وتفقُّه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ، ومن به خُتم حديثه، وتقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب. "فتح المغيث" (٤/ ١٧٢).

(٣) وسماه "السابق واللاحق"، "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ١٩٣).

(٤) "النزهة" (ص١٦٣).

وسمع أبو علي البرداني من تلميذه السِّلفي حديثًا ورواه عنه، ومات علىٰ رأسه خمسمائة، وكان آخر أصحاب السِّلفي سبطه أبو القاسم بن مكي ومات سنة خمسين وستمائة[(١)]، وبينهما مائة وخمسون، قال شيخ الإسلام: وهو أكثر ما وقفنا عليه من ذلك.[(٢)]

وقد سمع الذهبي من أبي إسحاق بن التنوخي، وحدث عنه كما ذكره شيخ الإسلام في "تاريخه"[(٣)]، ومات سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وآخر من مات من أصحاب التنوخي الشهاب الشاوي[(٤)]، ومات في ذي القعدة سنة أربع وثمانين وثمانمائة.

أو اتفقوا -أي: الرواة- علىٰ شيء من قولٍ أو حالٍ أو صفةٍ؛ **فمسلسل**، كسمعت فلانًا يقول: أشهد بالله لقد حدثني فلان، إلىٰ آخره.[(٥)]

وحدثني فلان ويده علىٰ كتفي، وحدثني فلان وهو آخذٌ بلحيته، قال: آمنت بالقدر. إلىٰ آخره.

---

(١) "النزهة" (ص١٦٣).

(٢) "النزهة" (ص١٦٢).

(٣) انظر "إنباء الغُمر بأنباء العمر" (٣/ ٢٩٨)، و"الدرر الكامنة" (١/ ١٣-١٤).

(٤) "تدريب الراوي" (٢/ ١٥٠)، و"بلغة الأريب" (١/ ١٩٨).

(٥) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٩٤-٩٥)، و"النزهة" (ص١٦٧).

وكالمسلسل بالحفاظ والفقهاء، وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد **كالمسلسل بالأولية**؛ فإنَّ السلسلة تنتهي فيه إلىٰ سفيان.[١]

أو اتفقوا اسمًا فقط، أو مع الكنية، أو اسم الأب، أو الجد، أو النسبة، **فمتفق ومفترق**[٢]، وصنف فيه الخطيب[٣] كالخليل بن أحمد، ستة، وأحمد ابن جعفر بن حمدان أربعة، وأبي عمران الجوني اثنان، وأبي بكر بن عياش ثلاثة.

وحماد لابن زيد، وابن سلمة.

والحنفي نسبة لبني حنيفة وللمذهب.[٤]

أو اتفقوا[٥] خطًّا لا لفظًا **فمؤتلف ومختلف**، وصنَّف فيه خلقٌ أولهم: عبدالغني بن سعيد[٦]، وآخرهم الذهبي، ثم شيخ الإسلام.

---

(١) "النزهة" (ص١٦٧-١٦٨).

(٢) **ومن فائدته:** خشية أن يُظنَّ الشخصان شخصًا واحدًا. "النزهة" (ص١٧٦).

(٣) انظر "نزهة النظر" مع "النكت" (ص١٧٦)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٨٠-١٨٧).

(٤) انظر "النكت الملاح علىٰ دليل أرباب الفلاح" (ص٢٣٥-٢٣٦).

(٥) أي: الرواة.

(٦) هو أول من أفرده بالتأليف وإلا فقد صنف فيه أبو أحمد العسكري، لكنه أضافه إلىٰ كتابه "التصحيف"، انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٦)، و"النزهة" (ص١٧٧)، و"فتح المغيث" (٤/ ٢٢٢).

مثالهُ: سَلَّام وسَلام، الأوَّل بالتشديد، وهو غالب ما وقع، والثاني بالتخفيف وهو [والد][(١)] عبد الله بن سلام الحبر الصحابي، وسلام ابن أخته، وسلام جدّ أبي عليٍّ الجبائي، وجدّ النسفي، والسدي، ووالد محمد ابن سلام البيكندي شيخ البخاري، وسلام بن أبي الحُقَيْق اليهودي.[(٢)]

أو اتفقت الآباء خطًّا لا لفظًا مع اتفاق الأسماء فيهما، أو عكسه؛ **فمتشابه** وهو مركب من النوعين قبله[(٣)]، وصنف فيه الخطيب.[(٤)]

مثالهُ: موسىٰ بن علي –بفتح العين– وموسىٰ بن عُلي –بضمها– الأول كثير جدًّا، والثاني ابن رباح اللخمي المصري، وشريح بن النعمان –بالشين المعجمة والحاء المهملة– وسريج بن النعمان بالمهملة والجيم.

الأول تابعي يروي عن علي بن أبي طالب –رضي الله تعالىٰ عنه– والثاني من شيوخ البخاري.[(٥)]

وصيغ الأداء التي يروىٰ بها الحديث، وفي مراتبها وكيفيتها خلافٌ

---

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في المخطوط وتم استدراكه من "علوم الحديث" و"شرح التبصرة والتذكرة"، وهي ساقطة كذلك من "إتمام الدراية".

(٢) "علوم الحديث" (ص٣٤٥)، "النزهة" (ص١٧٦-١٧٨).

(٣) أي: المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق. "اليواقيت والدرر" (٢/ ٣٣٣).

(٤) واسم كتابه: "تلخيص المتشابه" مطبوع في مجلدين بتحقيق سكينة الشهابي.

(٥) "النزهة" (ص١٧٩-١٨٠).

طويل، وقد جزمنا بما هو المشهور عند المتأخرين، وعليه العمل وهو: (سمعت) و(حدثني) **للإملاء**، أي: لما تحمَّله من لفظ الشيخ: (فأخبرني) و(قرأت) للقارئ علىٰ الشيخ، ويجوز استعماله لفظ التحديث هنا، والإخبار فيما قَبْلَه، لكن الأول هو الأولىٰ فالجمع، أي: (أخبرنا، وقرئ عليه، وأنا أسمع) للسامع فـ(أنبأ، وشافه، وكتب، وعن) **للإجازة والمكاتبة** والأول والأخير في الإجازة مطلقًا، والثاني إذا شافهه بها الشيخ، ولا يستعمل في المكاتبة، والثالث إذا كتب بها إليه من بلد، ويجوز استعمال (الإخبار) فيها مقيدًا بقوله: (إجازةً) أو (مشافهة) أو (كتابة) أو (إذنًا) ونحو ذلك، ومطلقًا عند قوم[(١)]، ولنا فيه تفصيل بَيَّنَّاه في غير هذا الكتاب.[(٢)]

وَعُلِمَ مما سبرناه في صيغ الأداء وجوه التحمل، السماع من لفظ الشيخ والقراءة، والسماع عليه والإجازة وهي مرتَّبة في العلوِّ كذلك كما أفاده العطف بالفاء.

وأرفعها –أي: من أنواع الإجازة– **المقارِنة** –بكسر الراء– **للمناولة**؛ لما فيها من التعيين والتشخيص.

وصورتها: أنْ يدفع الشيخ أصله أو ما يقوم مقامه للطالب، أو يحضر الطالب الأصل للشيخ ويقول له: هذا روايتي عن فلان فاروه عنِّي، وشُرِطتْ

---

(١) انظر "علوم الحديث" (ص١٣٨-١٣٩).

(٢) انظر "تدريب الراوي" (١/ ١٠-١٢).

-أي: الإجازة- لها -أي: المناولة- فلا تصح الرواية بها إلا إنْ قَرَنَهَا بها.[١]

وشُرِطَت أيضًا للوجادة، وهو أنْ يَجِدَ بخط يعرف كاتبه فلا يقول: أخبرني فلان بمجرد وجدانه ذلك إلا إنْ كان منه إجازة وإلا فلا فليقل: وجدت بخطِّه.[٢]

والوصية: وهو أنْ يوصي عند موته أو سفره بأصله المعيَّن، فلا يجوز له روايته عنه بمجرد الوصية إلَّا إنْ كان له منه إجازة.[٣]

والإعلام: وهو أنْ يُعْلِم أحدَ الطلبة بأنه يروي كتاب كذا عن فلان، فليس لمن أعلمه الرواية عنه بمجرد ذلك إلا إنْ كان له منه إجازة.[٤]

ومن الأنواع في علم الحديث:

طبقات الرواة: أي: معرفتها طبقة طبقة، أي: الرواة المشتركين في السن، والشيوخ؛ ليأمن من تداخل المشتبهين، وبلدانهم؛ ليأمن من تداخل الاسمين المتفقين إذا افترقا في النسب وأحوالهم تعديلًا وجرحًا، ويرجع إلىٰ الكتب المؤلفة في ذلك كـ"الثقات" لابن حبان والعجلي، "الضعفاء" لهما وللذهبي.

---

(١) انظر "علوم الحديث" (ص١٦٥)، و"مختصر علوم الحديث" (١/ ٣٥٧-٣٦١).

(٢) انظر "علوم الحديث" (ص١٧٨-١٨٠)، و"مختصر علوم الحديث" (١/ ٣٦٧-٣٧٧).

(٣) انظر "علوم الحديث" (ص١٧٧)، و"مختصر علوم الحديث" (١/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٤) انظر "علوم الحديث" (ص١٧٥-١٧٦)، و"مختصر علوم الحديث" (١/ ٣٦٢-٣٦٤).

ومراتبهما، أي: الجرح[١] والتعديل[٢]؛ ليعرف من يُرَدُّ حديثُه ممن يُعْتَبر.

وأرفع مراتب التعديل:

صيغة المبالغة، كـ(أوثق الناس)،**والمكرر** كـ(ثقة ثبت)، أو: (ثقة حافظ)، أو: (ثقة حجة)، أو (ثقة متقن)، ونحو ذلك.

ويليها: (ثقة) (متقن) (حُجَّة) (ثبت) (حافظ) (ضابط) **مفردًا**.

ويليها: (ليس به بأس) (لا بأس به) (صدوق) (مأمون) (خيار).

ويليها: (محله الصدق) (رووا عنه) (شيخ) (وسط) (صالح الحديث) (مقارب الحديث) بفتح الراء وكسرها، (جيد الحديث) (حسن الحديث).

ويليها: (صويلح) (صدوق إن شاء الله تعالىٰ) (أرجو أنه لا بأس به).[٣]

وأسْوَأ مراتب التجريح:

(كذاب)، (وضاع)، (دجال)، (يكذب)، (يضع).

---

(١) الجرح هو: وصف الراوي في عدالته، أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردها. "ضوابط الجرح والتعديل" (ص٢١).

(٢) التعديل هو: وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته. "المختصر في علم رجال الأثر" (ص٤٣).

(٣) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٣٧٠-٣٧٣)، و"النخبة مع النزهة" (ص١٨٨-١٨٩)، "الشذا الفياح" (١/ ٢٣٥).

ويليها: (متهم بالكذب)، أو (بالوضع)، (ساقط)، (هالك)، (ذاهب)، (متروك)، (تركوه)، (فيه نظر)، (سكتوا عنه)، (لا يعتبر به)، (ليس بثقة)، (غير ثقة ولا مأمون).

ويليها: (مردود الحديث)، (ضعيف جدًّا)، (واهٍ مموَّه)[١]، (مطروح)، (ارم به)، (ليس بشيء)، (لا يساوي شيئًا).

وكل من وُصِفَ بشيءٍ من هذه المراتب لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر.[٢]

ويليها: (ضعيف)، (منكر الحديث)، (مضطرب الحديث)، (واهٍ)، (ضعفوه)، (لا يحتج به).

ويليها: (فيه مقال)، (ضعيف)، (ليس بذاك)[٣]، (ليس بالقوي)، (يعرف وينكر)، (ليس بعمدة)، (فيه خُلْفٌ)، (مطعون فيه)، (سيء الحفظ)، (ليِّن)،

---

(١) كذا في المخطوط: [مموَّه]، وكذا في "إتمام الدراية"،ولعل الصواب: (بمرة)، وانظر "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٣٣٧).

(٢) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٣٧٧)، و"تدريب الراوي" (١/ ١٨٦-١٨٩).

(٣) في المخطوط: [ليس بذاكر]، ونبهت في الطبعة الأولىٰ وقلت: لعل الصواب: (ليس بذاك). ثم وجدته صوابًا في "إتمام الدراية".

(تكلموا فيه)، وأصحاب هاتين[(١)] المرتبتين يكتب حديثهم للاعتبار ولا يحتج به.[(٢)]

والأسماء المجردة:

ويُرْجعُ إلىٰ الكتب المؤلفة فيها "طبقات ابن سعد"، و"تاريخي البخاري وابن أبي خيثمة"، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، وكتب "الثقات"[(٣)]، و"الضعفاء"، والمصنفات في رجال كتب مخصوصة، كـ"تهذيب المزي"[(٤)] في رجال الكتب الستة، وقد شَرَعْتُ في ذيل عليه مخصوص[(٥)] برجال "الموطإ"، ومسانيد الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، و"معاجم الطبراني".

والكُنَى بأنواعها وهي ثلاثة عشر:

الأول: من اسمه كنيته، وليس له كنية أخرىٰ، كأبي بلال الأشعري[(٦)]

---

(١) في المخطوط: [هذين]، وما أثبت أصوب، وهو كذا في "إتمام الدراية".

(٢) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٣٧٥-٣٧٩)،و"النزهة" (ص١٨٧-١٨٩)، و"فتح المغيث" (٢/ ٧٦-١٥٦-٢٧٦)، و"اليواقيت والدرر" (١/ ٣٥٢-٣٧٩)، و"ضوابط الجرح والتعديل" (ص١٢٩-١٥٨).

(٣) في المخطوط: [الثقاة]، وهو خطأ، ثم وجدته في "إتمام الدراية" علىٰ الصواب.

(٤) المسمىٰ "تهذيب الكمال في أسماء الرجال".

(٥) واسمه "زوائد الرجال علىٰ تهذيب الكمال" كما في "بدائع الزهور" (٤/ ٨٣)، و"هدية العارفين" (١/ ٥٣٤-٥٤٤).

(٦) الراوي عن شريك وغيره؛ فإنه روي عنه أنه قال: ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحدة، وما=

أوله[(١)] كأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يكنىٰ أيضًا أبا أحمد.[(٢)]

الثاني: من عُرِف بكنيته ولم نقف علىٰ اسمه، فلم نَدْرِ هل اسمه كنيته كالأول أو لا؟ كأبي شيبة الخدري[(٣)] رضي الله تعالىٰ عنه، من الصحابة الكرام.

الثالث: من لُقِّبَ بكنيته، كأبي الشيخ ابن حيَّان[(٤)] اسمه: عبد الله، وكنيته أبو محمد، وأبو الشيخ لقبٌ له.[(٥)]

الرابع: من تعدَّدت كُنَاه، كابن جريج يكنىٰ: أبا خالد، وأبا الوليد.[(٦)]

الخامس: مَنِ اتُّفِقَ علىٰ اسمه، واختُلِف في كنيته، وصنف [فيه][(٧)] بعض

= قيل من أنَّ اسمه محمد فشاذٌّ. "فتح المغيث" (٤/ ٢٠٣).

(١) أي: له كنية.

(٢) يقال: إنَّ أبا بكر اسمه، وإنَّ أبا محمد كنيته. وقيل: بل اسمه كنيته، وهو أبو بكر. "فتح المغيث" (٤/ ٢٠٦).

(٣) أخو أبي سعيد الخدري، صحابي مُقلٌّ، قال أبو زرعة وابن السكن: لا نعرف اسمه. وكذا قال ابن سعد: لم يسمَّ لنا ولم نجد اسمه ولا نسبه. "فتح المغيث" (٤/ ٢٠٧).

(٤) في المخطوط: [وابن حبان]، وهو خطأ واضح، وانظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٠٩)، ثم وجدته علىٰ الصواب في "إتمام الدراية".

(٥) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢٠٩)، و"فتح المغيث" (٢/ ٢٠٧).

(٦) انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٠).

(٧) ما بين المعقوفتين لا يوجد في المخطوط، وزدناها ليزداد الكلام وضوحًا، ثم وجدتها في=

المتأخرين[(١)] كأسامة بن زيد الحِبِّ يكنىٰ أبا زيد، وأبا محمد، أوْ: أبا خارجة[(٢)]، أو: أبا عبد الله. أقوال.[(٣)]

السادس: عكسه، كأبي هريرة في اسمه أقوال كثيرة سردناها في "شرح مسند الشافعي" رضي الله تعالىٰ عنه.[(٤)]

السابع: من اختلف في اسمه وكنيته معًا، كسفينة مولىٰ النبي –صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم– وهو لقبه، اسمه: صالح، أو: مهران، أو: عمير. أقوال، وكنيته: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري.[(٥)]

الثامن: مَنْ لَمْ يختلف في اسمه ولا كنيته، كأئمة المذاهب الأربعة.[(٦)]

= "إتمام الدراية".

(١) ولعبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهروي من المتأخرين فيه مختصر. "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٠).

(٢) للفائدة انظر "تهذيب الكمال" (١/ ١٦٧)، و"سير أعلام النبلاء" (٢/ ٢٩٧).

(٣) "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٠).

(٤) انظر شرح "مقدمة صحيح مسلم" (١/ ٦٧) للنووي، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١١).

(٥) في المخطوط: [البخاري] بدل (البختري)، والصواب ما أثبت، وانظر "تهذيب الكمال" (١١/ ٢٠٤) برقم (٢٤٢٠)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٢)، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٦) آباء عبد الله، وهم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. "علوم الحديث" (ص٣٣٥)، =

التاسع: مَنِ اشْتهر باسمه دون كنيته، كطلحة [أبي][(١)] محمد، والزبير [أبي][(٢)] عبد الله.

العاشر: عكسه، كأبي الضحىٰ مسلم بن صبيح.[(٣)]

الحادي عشر: مَنْ وافقت كنيته اسم أبيه[(٤)]، كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني.[(٥)]

الثاني عشر: عكسه، كإسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.[(٦)]

الثالث عشر: مَنْ وافقت كنيته [كنية][(٧)] زوجه[(٨)] كأبي أيوب الأنصاري

= "فتح المغيث" (٤/ ٢١٠).

(١) في المخطوط: [ابن] بدل: (أبي)، والتصويب من "علوم الحديث" (ص٣٣٦)، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٢) في المخطوط: [ابن] والتصويب من "علوم الحديث" (ص٢٣٧)، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٣) "شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٢).

(٤) **وفائدة معرفته:** نفي الغلط عمَّن نسبه إلىٰ أبيه فقال: أخبرنا ابن إسحاق. فنُسِب إلىٰ التصحيف، وأنَّ الصواب: أخبرنا أبو إسحاق. "النزهة" (ص١٩٥).

(٥) "النزهة" (ص١٩٤-١٩٥).

(٦) "النزهة" (ص١٩٥).

(٧) ما بين المعقوفتين غير واضح في المخطوط.

(٨) **وفائدته:** رفع توهم تصحيف أداة الكنية. "فتح المغيث" (٤/ ٢١١).

وزوجته أم أيوب، وأبي[(١)] الدرداء وزوجته أم الدرداء رضي الله عنهم.

رأيت في هذا النوع تأليفًا لطيفًا واختصرته.[(٢)]

والألقاب وأسبابها:

كالأعمش، والأعرج.

والضال: لقب معاوية بن عبد الكريم؛ لأنه ضلَّ في طريق مكة.[(٣)]

وصنَّف في هذا النوع جماعة كابن الجوزي[(٤)]، وأبي بكر الشيرازي[(٥)]، ولي فيه تأليف وجيز جامع مسمَّىٰ بـ"كشف النقاب عن الألقاب والأنساب"، هل هي إلىٰ وطنٍ، أو حرفةٍ، أو صناعةٍ، كالخياط والبزار[(٦)]، ولابن السمعاني

---

(١) في المخطوط: [أبو] بدل: (أبي)، والصواب ما أثبت؛ لأنه معطوف علىٰ ما قبله، وهو مجرور، والمعطوف علىٰ المجرور يكون مجرورًا.

(٢) واسمه: "من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة" كما في "هدية العارفين" (١/ ٥٣٤-٥٤٤).

(٣) انظر "علوم الحديث" (ص٣٣٩)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (٢/ ٢١٤).

(٤) وهو أوسعها، وسمَّاه "النقاب". "فتح المغيث" (٤/ ٢١٣)، وطبع في مجلدين باسم "كشف النقاب عن الأسماء والألقاب" بتحقيق عبدالعزيز بن راجي الصاعدي.

(٥) واسم كتابه: "الألقاب"، قال السخاوي: وهو في مجلد مفيد كثير النفع واختصره أبو الفضل بن طاهر. "فتح المغيث" (٤/ ٢١٣)، وطبع باسم "منتخب من معرفة الألقاب" بتحقيق جماعة من المحققين.

(٦) كذا في المخطوط: [البزار]، ولعل الصواب: (البزاز) بالزاي، ثم وجدته في "إتمام الدراية": (البزار).

في ذلك تأليف عظيم في مجلدات[(١)]، وألف قبله الرشاطي[(٢)]، واختصر ابن الأثير تأليف ابن السمعاني، وزاد عليه أشياء قليل في كتاب سماه: "اللباب"[(٣)]، وقد اختصرته وزدت عليه أشياء جمة ولم أترك ضبطها بالحرف، وجاء في مجلدة لطيفة مسمىٰ: "لبّ الألباب"[(٤)].

والمنسوب لغير أبيه:

كالمقداد بن الأسود نُسِبَ إلىٰ الأسود الزهري؛ لكونه تبناه، وإنما هو المقداد بن عمرو.

وإسماعيل بن عُلَيَّة هي أمه، وأبوه إبراهيم.[(٥)]

ومن وافق اسمه أباه وجده.[(٦)]

---

(١) واسمه: "الأنساب".

(٢) الرشاطي هو عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن أحمد، النسابة، أبو محمد اللخمي المعروف بالرشاطي، واسم كتابه "اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار". "تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٦٩).

(٣) في تهذيب الأنساب، مطبوع في مجلدين.

(٤) وهو مطبوع في مجلدين، وقد ذيَّل عليه شهاب الدين أحمد بن أحمد العجمي بكتاب سماه "ذيل اللباب في تحرير الأنساب" وزاد عليه زيادات وهو مطبوع في مجلد.

(٥) انظر "علوم الحديث" (١/ ٣٥١-٣٥٢) مع "التقييد"، و"الشذا الفياح" (٢/ ٦٩٥-٦٩٩)، و"فتح المغيث" (٤/ ٣٢٨-٣٣٧)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٩١-١٩٤).

(٦) أي: من اتفق اسمه واسم أبيه وجده. انظر "النزهة" (ص١٩٦).

كالحسن بن الحسن بن [الحسن][(١)] بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله تعالىٰ عنه.

أو وافق اسمه شيخه وشيخه[(٢)]، أي: شيخ شيخه.

كعمران القصير عن عمران بن رجاء العطاردي عن عمران بن حصين الصحابي.[(٣)]

أو اتفق اسم راويه –أي: الراوي عنه– وشيخه.[(٤)]

كالبخاري روىٰ عن مسلم وروىٰ عنه مسلم، فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والراوي عنه مسلم بن الحجاج.[(٥)]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، وانظر "النزهة" (ص١٩٦)، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

(٢) أي: أنْ يوافق اسم الراوي اسم شيخه وشيخ شيخه. انظر "النزهة" (ص١٩٧).

(٣) "النزهة" (ص١٩٦-١٩٧).

(٤) **وفائدته:** رفع اللَّبس عَمَّن يُظنُّ أنَّ فيه تكرارًا أو انقلابًا. "النزهة" (ص١٩٨).

وقوله: (والراوي عنه)؛ أي: والراوي عن مسلم بن إبراهيم؛ لأنه يعد شيخًا لمسلم وللبخاري كذلك، لكن مسلم بن الحجاج لم يروِ عن الإمام البخاري، وكلام السيوطي هنا واضح، بخلاف كلامه في "تدريب الراوي"؛ فقد حصل له وهم فيه، انظر لذلك كتاب "الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح" لمشهور بن حسن آل سلمان (١/ ١٤٦-١٤٨)، وحاشية "بلغة الأريب" (٢٠٤-٢٠٦).

(٥) "النزهة" (ص١٩٨).

والموالي من أعلىٰ[١] أو أسفل[٢] بالرق أو الحلف.[٣]

والإخوة والأخوات:[٤]

وصنف فيه القدماء كعلي بن المديني[٥]، ومسلم[٦]، ومن لطيفه أنَّ ثلاثة أو أربعة وقعوا[٧] في إسناد واحد، ففي "العلل" للدارقطني[٨] من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيىٰ بن سيرين عن أخيه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك -رضي الله تعالىٰ عنه- أن النبي ﷺ قال: «**لبيك حجًّا حقًّا تعبدًا ورقًّا**».

---

(١) كالمعتِق -بالكسر-، والمحالَف -بالفتح-. "شرح شرح النخبة" (ص٧٧٥) للقاري.

(٢) كالمعتَق -بالفتح- والمحالِف -بالكسر-. "شرح شرح النخبة" (ص٧٧٥).

(٣) **تنبيه:** وقع في المخطوط: [الخلف] بالخاء المعجمة، وهو خطأ، والصواب ما أثبت، ثم وجدته كذلك في "إتمام الدراية".

(٤) **وفائدة ضبطه:** الأمن من ظن من ليس بأخ أخًا؛ للاشتراك في اسم الأب. "فتح المغيث" (٤/ ١٧٢).

(٥) واسم كتابه: "الرواة من الإخوة والأخوات" مطبوع بتحقيق باسم الجوابرة.

(٦) واسم كتابه: "الإخوة" كما في "كشف الظنون" (٢/ ١٣٨٧) لحاجي خليفة.

(٧) في المخطوط: [وقفوا] بدل: (وقعوا)، وما أثبت أقرب للصواب، ثم وجدته علىٰ الصواب في "إتمام الدراية".

(٨) (١٢/ ٣-٤)، وانظر "تاريخ بغداد" (١٤/ ٢١٥)، و"كشف الأستار" (٢/ ١٣).

وذكر محمد بن طاهر المقدسي أنَّ محمد بن سيرين رواه عن أخيه يحيىٰ عن أخيه معبد[١] عن أخيه أنس.

وآداب الشيخ والطالبِ:

ويشتركان في تصحيح النية والتطهير عن أغراض الدنيا وتحسين الخلق.

وينفرد الشيخ بأنْ يُسْمِعَ إذا احتيج إليه، ويرشد إلىٰ من هو أولىٰ منه، ولا يترك إسماع أحدٍ لنية [فاسدة][٢]، وأنْ يتطهر ويجلس بوقار، ولا يحدِّث قائمًا ولا عَجِلًا، ولا في الطريق، إلا إنِ اضْطُرَّ إلىٰ ذلك.

وأنْ يمسك عن التحديث إذا خشي التغيّر لمرضٍ، أو هرمٍ، وأنْ يعقد مجلسًا للإملاء، ويتخذ مستمليًا يقظًا.

وينفرد الطالب بأنْ يوقر الشيخ، ولا يضجره، ويرشد غيره لما سمعه، ولا يدع الاستفادة لحياءٍ أو تكبر، ويكتب ما سمعه تامًّا، ويعتني بالتقييد والضبط، ويذاكر محفوظه ليرسخ في ذهنه.

وسنّ التحمل ووقته بالنسبة إلى السماع: التمييز، ويحصل غالبًا باستكمال

---

(١) في المخطوط: [سعيد] بدل: (معبد)، وكذا في "تدريب الراوي"، وقد أشرت لهذا في الطبعة الأولىٰ، ثم وجدته في "إتمام الدراية": (معبد)، وهو الصواب.

(٢) في المخطوط: [واحدة] بدل: (فاسدة)، والصواب ما أثبت كما في "النزهة"، والمؤلف نقله منها، ثم وجدته كذا في "إتمام الدراية".

خمس سنين وما دونها؛ فهو حضورهم كالمجمعين علىٰ صحته.[١]

قال شيخ الإسلام[٢]: ولابد في ذلك من إجازة المُسمِع، بالنسبة إلىٰ الطالب[٣] أنْ يتأهل لذلك، ويصح تحمل الكافر والفاسق إذا أدَّىٰ[٤] بعد إسلامه وتوبته[٥]، وسن الأداء لا حد له، بل متىٰ تأهل لذلك.[٦]

وقال ابن خلَّاد[٧]: إذا بلغ الخمسين، ولا ينكر عند الأربعين[٨]، وخصُّوه بغير البارع المطلوب منه مجرد الإسناد[٩]، أما البارع فلا، وقد حدَّث مالك وله نيف وعشرون، وشيوخه أحياء، وكذلك الشافعي، وحدَّث البخاري وما [في][١٠] وجهه شعر، واستمر العلماء علىٰ ذلك وهلمَّ جرًّا، وقد

---

(١) قال ابن الصلاح: وهو الذي عليه عمل أهل الحديث المتأخرين. "علوم الحديث" (ص١٣٠).

(٢) في "النزهة" (ص٢٠٦).

(٣) في المخطوط: [الطلب]، وكنت أثبته في الطبعة الأولىٰ وعلقت بقولي: (لعل الصواب الطالب...) ، ثم وجدته علىٰ الصواب في "إتمام الدراية"؛ فأثبته.

(٤) ما تحمله.

(٥) وثبوت عدالته. "النزهة" (ص٢٠٦).

(٦) انظر "النزهة" (ص٢٠٦).

(٧) هو الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تقدمت ترجمته.

(٨) انظر "المحدث الفاصل" (ص٣٥٢-٣٥٣)، و"الإلماع" (ص٢٠٠) لعياض.

(٩) انظر "علوم الحديث" (ص٢٣٦-٢٣٨).

(١٠) ما بين المعقوفتين لا يوجد بالمخطوط وزدناه ليستقيم السياق، ثم وجدتها كذا في "إتمام=

حدثت بمكة ولي عشرون سنة ونصف.

وكتابة الحديث: بأنْ يكتبه مُفَسَّرًا ويَشكُلَ المُشْكِل، وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنىٰ ما دام في السطر بقية[(١)] وإلا ففي اليسرىٰ.

ويقابله مع الشيخ أو ثقة غيره أو مع نفسه.[(٢)]

وسماعه:[(٣)] –أي: كيفيته– بألا يتشاغل هو ولا الشيخ بما يخل به من نسخٍ أو حديثٍ أو نعاسٍ.[(٤)]

وإنْ سمع[(٥)] من أصل شيخه أو فرع قوبل عليه.

وتصنيفه:[(٦)] بأنْ يتصدىٰ له إنْ تأهل، ويرتبه إما علىٰ الأبواب الفقهية، أو

= الدراية".

(١) قال بعضهم: ينبغي أنْ يكون محلَّ ذلك إذا كان في الصفحة اليمنىٰ، وإلا فإنْ كان في الصفحة اليسرىٰ ينبغي أنْ يكتب في الحاشية اليسرىٰ إلا أنْ يكون الحاشيتان سواء. "اليواقيت والدرر" (٢/ ٤٣٠-٤٣١).

(٢) وهذه صفة عرضه، انظر "النزهة" (ص٢٠٧).

(٣) أي: وصفة سماعه. "اليواقيت والدرر" (٢/ ٤٣١)، "شرح شرح النخبة" (ص٨٠٦) للقاري.

(٤) وهذا القسم سقط من "النزهة" بتحقيق الشيخ علي الحلبي.

(٥) وهذه صفة إسماعه، انظر "النزهة" (ص٢٠٧).

(٦) أي: وصفة تصنيفه، وانظر "النزهة" (ص٢٠٨).

غيرها.

أو المسانيد: بأنْ يجمع مسند كلِّ صحابي علىٰ حِدَة مرتبًا علىٰ السوابق.[١]

أو علىٰ حروف المعجم[٢]، أو العلل بأنْ يذكر المتن وطرقه ويبيِّن اختلاف نقلته.[٣]

وأسبابه:[٤]

أي: الحديث، وصنَّف فيه أبو حفص العُكْبَري[٥] شيخ أبي يعلىٰ بن الفراء.

ومرجعها:

أي: هذه الأنواع المذكورة وكثير مما قبلها: النقل؛ إذ لا ضابط لها تدخل تحته، فلتراجع لها مصنفاتها المشار إليها فيما سبق؛ ليحصل الوقوف

---

(١) أي: من سبق من الصحابة في الإسلام، فأولًا يَبْتَدئ بأبي بكر وعلي وخديجة وبلال وهلم جرًّا، أو في الفضل فيبدأ بالعشرة المبشَّرة، ثم بأهل بدر، ثم بأهل الحديبية، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم بمن أسلم يوم الفتح، ثم يختم بأصاغر الصحابة سنًّا كأبي الطفيل، والسائب بن يزيد، ثم النساء. "شرح شرح النخبة" (ص٨١١) للقاري.

(٢) في أسماء الصحابة، كأن يبتدئ بالهمزة، ثم ما بعدها علىٰ ترتيبها، فيبتدئ بأبي بكر، وأنس، ونحوهما. "شرح شرح النخبة" (ص٨١١) للقاري.

(٣) "النزهة" (ص٢٠٨).

(٤) أي: ومعرفة سبب الحديث. "النزهة" (ص٢٠٩).

(٥) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان العُكْبَري البزاز، ترجمه الخطيب في "تاريخه" (١١/ ٢٧٣)، والذهبي في "السير" (١٧/ ٣٦٠).

علىٰ حقائقها واستيعابها.[١]

الحمد لله وحده والصلاة والسلام علىٰ مَنْ لا نبي بعده.

---

(١) انظر "النزهة" (ص٢٠٩)، و"اليواقيت والدرر" (٢/ ٤٣٨-٤٣٩)، و"دليل أرباب الفلاح" (ص٢٦٠-٢٦٢) مع "النكت الملاح".

قال أبو همام عفا الله عنه:

كان الفراغ من هذا التحقيق في ليل الثلاثاء

الموافق (١٠/ ٩/ ١٤٢٩هـ) بمكة المكرمة حرسها الله وزادها تشريفًا

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحابته أجمعين

ثم راجعته مع بعض طلبة العلم بالمسجد الحرام ليلة (١٢/ ٩/ ١٤٢٩هـ)

ثم راجعته ليلة (١٧/ ٩/ ١٤٢٩هـ) بالمسجد النبوي بمدينة رسول الله ﷺ

والحمد لله علىٰ توفيقه

قائمة المصادر

١) "الإلزامات والتتبع للدارقطني"، نشر دار الخلفاء بـ(الكويت) ط/ الثانية تحقيق مقبل بن هادي الوادعي.

٢) "الاقتراح" لابن دقيق العيد، نشر دار البشائر الإسلامية، ط/ الأولىٰ (١٤١٧هـ)، تحقيق عامر حسن صبري.

٣) "الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، لعياض بن موسىٰ اليحصبي، نشر مكتبة دار التراث بـ(القاهرة)، ط/ الثالثة، (١٤٢٥هـ)، تحقيق أحمد صقر.

٤) "إنباء الغُمر بأنباء العمر"، لابن حجر العسقلاني، نشر وزارة الأوقاف بـ(جمهورية مصر العربية)، ط/ الأولىٰ (١٤١٨هـ) تحقيق حسن حبشي.

٥) "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" لأحمد شاكر، نشر دار العاصمة بـ(الرياض)، ط/ الأولىٰ (١٤١٥هـ)، تحقيق علي بن حسن الحلبي.

٦) "بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب"، لمحمد مرتضىٰ الزبيدي،

نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بـ(حلب)، ط/ الثانية، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، ومعه كتاب "قفو الأثر".

٧) "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، نشر دار الغرب الإسلامي بـ(بيروت)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٢هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله.

٨) "تذكرة الحفاظ" للذهبي، نشر دار المعارف العثمانية بـ(حيدر آباد)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي.

٩) "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، نشر دار الغرب الإسلامي بـ(بيروت)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٢هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله.

١٠) "تصحيفات المحدثين" لأبي هلال العسكري، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨هـ)، تحقيق: أحمد عبدالشافي.

١١) "التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح"، للعراقي، نشر دار البشائر الإسلامية بـ(بيروت)، – ط/ الأولىٰ (١٤٢٥هـ)، تحقيق أسامة بن عبد الله خياط.

١٢) "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي، نشر مؤسسة الرسالة بـ(بيروت)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٢هـ)، تحقيق بشار عواد

معروف.

١٣)"التوشيح الحثيث علىٰ مذكرة علم مصطلح الحديث" لمحمد بن علي الصومعي، نشر دار الإمام أحمد بـ(مصر) ط/ الأولىٰ.

١٤)"توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، نشر دار الفكر بـ(بيروت) ط/ الأولىٰ.

١٥)"ثمرات النظر في علم النظر" لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، نشر دار العاصمة بـ(الرياض)، ط/ الأولىٰ (١٤١٧هـ)، تحقيق رائد صبري ابن أبي علفة.

١٦)"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي، نشر مكتبة المعارف بـ(الرياض)، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٨هـ)، تحقيق: محمود الطحان.

١٧)"الدارس في تاريخ المدارس" لعبد القادر النعيمي، نشر دار الثقافة الدينية بـ(القاهرة)، ط/ الثانية (١٤٢٧هـ)، تحقيق جعفر الحسني.

١٨)"الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" لابن حجر العسقلاني، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، ط/ الأولىٰ (١٤١٨هـ)، تحقيق عبدالوارث محمد علي.

١٩)"دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح" لحافظ بن أحمد الحكمي، نشر دار الإمام أحمد بـ(مصر)، ط/الأولىٰ (١٤٢٩هـ)، تحقيق محمد بن علي الصومعي.

٢٠)"الرسالة" للشافعي، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٦هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل.

٢١)"سنن الترمذي"، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، بدون تاريخ تحقيق، مفرَّق، لأحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وكمال الحوت.

٢٢)"السنن الكبرىٰ" للبيهقي، نشر دار المعرفة ببيروت، مصورة عن طبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد.

٢٣)"سنن الدارقطني"، نشر دار المحاسن بالقاهرة، بدون تاريخ، تحقيق عبد الله هاشم يماني، وبذيله: "التعليق المغني علىٰ الدارقطني" لمحمد شمس الحق العظيم آبادي.

٢٤)"سنن أبي داود" نشر دار الحديث بمصر، طبعة (١٤٠٨هـ).

٢٥)"سنن ابن ماجه"، نشر إحياء التراث العربي (١٣٩٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٦)"سير أعلام النبلاء" للذهبي، نشر مؤسسة الرسالة بـ(بيروت)، ط/ الحادية عشرة (١٤٢٢هـ).

٢٧)"شرح التبصرة والتذكرة" لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت) ط/ الأولىٰ (١٤٢٣هـ) تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل.

٢٨)"شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي، نشر مكتبة الرشد بـ(الرياض)، الطبعة الثالثة (١٤٢٢هـ)، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد.

٢٩)"شرح شرح نخبة الفكر" للقاري، نشر دار الأرقم بن أبي الأرقم بـ(بيروت) بدون تاريخ، تحقيق محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم.

٣٠)"صحيح البخاري" نشر المكتبة العصرية بـ(بيروت)، ط/ الثالثة (١٤١٩هـ)، مراجعة وضبط محمد علي قطب، وهشام البخاري.

٣١)"صحيح مسلم" نشر دار إحياء الكتب العربية لعيسىٰ البابي الحلبي بدون تاريخ.

٣٢)"ضوابط الجرح والتعديل" لعبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، نشر مكتبة العبيكان، ط/ الأولىٰ (١٤٢٦هـ).

٣٣)"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٤هـ)، ضبط نصه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن.

٣٤)"العالي الرتبة في شرح نظم النخبة" لتقي الدين الشُّمُنِّي، نشر مكتبة ابن عباس بـ(مصر) ط/ الأولىٰ، بدون تاريخ، تحقيق نبيل صلاح عبدالمجيد.

٣٥)"عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفِكَر" لمحمود الألوسي، نشر مكتبة الرشد بـ(الرياض)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٠هـ)، تحقيق إسلام بن محمود درباله.

٣٦)"علوم الحديث" لابن الصلاح، نشر دار الفكر بـ(دمشق)، ط/ الثانية عشر، تحقيق نور الدين عتر.

٣٧)"فتح الباقي بشرح ألفية العراقي" لزكريا الأنصاري، نشر دار ابن حزم بـ(لبنان) ط/ الأولىٰ (١٤٢٠هـ)، تحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي.

٣٨)"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" للسخاوي، نشر مكتبة دار المنهاج بـ(الرياض) ط/ الأولىٰ (١٤٢٦هـ)، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد بن عبد الله آل فهيد.

٣٩)"الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي، نشر دار العاصمة بـ(الرياض)، ط/ الأولىٰ (١٤١٨هـ)، تحقيق محمد بن مطر الزهراني.

٤٠)"كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" لحاجي خليفة، نشر دار الكتب العلمية (١٤١٣هـ).

٤١)"كشف الأستار عن زوائد البزار" للهيثمي، نشر مؤسسة الرسالة، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

٤٢)"مجموع رسائل الصنعاني الفقهية" نشر دار الفاروق الحديثة بـ(مصر)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٦هـ)، تحقيق خالد بن محمد بن عثمان المصري.

٤٣)"المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للرامهرمزي، نشر دار الفكر بـ(بيروت)، ط/ الثالثة (١٤٠٤هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب.

٤٤)"المستدرك علىٰ الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم، نشر دار المعرفة بـ(بيروت) بدون تاريخ.

٤٥)"مسند أحمد" نشر دار المعراج الدولية بـ(الرياض) ط/ الأولىٰ

(١٤١٤هـ)، تحقيق أحمد شاكر.

٤٦)"معرفة علوم الحديث" للحاكم.

٤٧)"المقترب في بيان المضطرب" لأحمد بن عمر بازمول، نشر دار ابن حزم بـ(بيروت)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٢هـ).

٤٨)"نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" لابن حجر، نشر دار ابن الجوزي بـ(الرياض)، ط/ السادسة (١٤٢٢هـ)، تحقيق علي بن حسن الحلبي.

٤٩)"نظم المتناثر من الحديث المتواتر" للكتاني، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، ط/ الثانية (١٤٠٧هـ) مصورة عن نسخة فاس المطبوعة سنة (١٣٢٨هـ).

٥٠)"موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب البغدادي، نشر دائرة المعارف العثمانية بـ(حيدر آباد).

٥١)"النكت الوفية بما في شرح الألفية" للبقاعي، نشر مكتبة الرشد بـ(الرياض)، ط/ الأولىٰ (١٤٢٨هـ)، تحقيق ماهر بن ياسين الفحل.

٥٢)"النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح" لابن حجر، نشر مكتبة الفرقان بـ(الإمارات العربية)، ط/ الثانية (١٤٢٤هـ)، تحقيق ربيع بن هادي

المدخلي.

٥٣)"هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين" لإسماعيل باشا البغدادي، نشر دار الكتب العلمية (١٤١٣هـ).

٥٤)"اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر" للمناوي، نشر مكتبة الرشد، ط/ الأولىٰ (١٤٢٠هـ)، تحقيق المرتضىٰ الزين أحمد.

الأحاديث

إذا صلىٰ أحدكم فليجعل شيئًا تلقاء وجهه ٤٤

أسبغوا الوضوء ٤٢

الشهر تسع وعشرون..... ٣٣

إنَّ في المال لحقًّا سوىٰ الزكاة..... ٤٥

فإذا قلت ذلك فقد تمَّت صلاتك..... ٤٣

فإنْ أُغمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ٣٥

فر من المجذوم فرارك من الأسد ٣٠

كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها..... ٣١

لا تجعلوا بيوتكم مقابر ٥٦

لا سَبَق إلا في نصل أو خفٍّ أو حافرٍ..... ٣٩

لا عدوىٰ ولا طيرة..... ٣٠

لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحبَّ إليه من والده وولده..... ٢٢

لبيك حجًّا حقًّا تعبدًا ورقًّا..... ٧٥

ليس في المال حقٌّ سوىٰ الزكاة.....٤٥
من حدَّث عني بحديث يُرىٰ أنه كذب.....٤٠
من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال.....٤٦
من كذب عليَّ متعمدًا.....١٩
من مس ذكره أو أنثييه فليتوضأ.....٤٣
نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف.....٢١
وإذا صلىٰ جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون.....٣٢
ورجل تصدق بصدقة فأخفاها.....٤٣

فهرس الموضوعات

المقدمة.....٣
موارد المؤلف ٥
عملي في الكتاب.....٦
وصف المخطوط ٨
ترجمة مختصر للمؤلف رحمه الله ١١
سند المحقق إلىٰ المؤلف ١٣
صور من المخطوط.....١٤
مقدمة المؤلف.....١٦
تعريف علم الحديث.....١٦
تعريف السند.....١٦
تعريف المتن.....١٦

أول من صنف في علم المصطلح ١٧
تعريف الخبر المتواتر ١٩
تعريف المشهور ٢١
تعريف العزيز ٢٢
تعريف الغريب..... ٢٣
تعريف الفرد المطلق..... ٢٣
تعريف الفرد النسبي..... ٢٣
تعريف الصحيح ٢٤
تعريف العدالة ٢٤
تعريف الضبط ٢٤
تعريف الحسن لذاته ٢٥
تفاوت الصحيح في القوة ٢٥
أصح الأسانيد..... ٢٥
زيادة الثقة..... ٢٨
الشاذ..... ٢٨
المحفوظ ٢٩

المنكر ٣٠
المحكم..... ٣٠
مختلف الحديث..... ٣٠
الناسخ والمنسوخ..... ٣١
المتابع ٣٣
المتابعة التامة والقاصرة..... ٣٣
الشاهد..... ٣٥
الاعتبار ٣٥
المردود..... ٣٥
المعلق..... ٣٦
المرسل..... ٣٦
المعضل ٣٧
المنقطع..... ٣٧
المدلس..... ٣٨
الموضوع ٣٨
المتروك..... ٤١

المنكر ٤١
المعلل ٤١
المدرج ٤٢
المقلوب ٤٣
المضطرب ٤٤
المصحف ٤٥
المحرف ٤٥
اختصار الحديث ٤٧
غريب الحديث ٤٧
مشكل الحديث ٤٨
الجهالة ٤٨
الوحدان ٤٩
مجهول العين ٤٩
مجهول الحال ٤٩
المستور ٤٩
حكم رواية المبتدع ٥٠

المختلط وحكم روايته ٥١
المرفوع ٥٢
الموقوف ٥٤
المقطوع ٥٥
العالي ٥٥
الموافقة ٥٥
البدل ٥٥
المساواة ٥٧
المصافحة ٥٧
النزول ٥٧
رواية الأقران ٥٨
المدبج ٥٨
رواية الأكابر عن الأصاغر ٥٩
السابق واللاحق ٦٠
المسلسل ٦١
المتفق والمفترق ٦٢

المؤتلف والمختلف ٦٢
المتشابه ٦٣
صيغ الأداء والتحمل ٦٣
الإجازة وأحكامها ٦٤
الوصية ٦٥
الإعلام ٦٥
معرفة طبقات الرواة ٦٥
مراتب الجرح والتعديل ٦٦
معرفة الأسماء المجردة ٦٨
معرفة الكنىٰ وأنواعها ٦٨
معرفة الألقاب والأنساب ٧٢
من اتفق اسمه واسم أبيه وجده ٧٣
معرفة الموالي ٧٥
الإخوة والأخوات ٧٥
آداب الشيخ والطالب ٧٦
سن التحمل والأداء ٧٦

كتابة الحديث ٧٨

تصنيف الحديث ٧٨

فهرس الأحاديث ٩٠

فهرس الموضوعات ٩٢

ثَبَت لبعض الكتب التي قام أبو همام بتأليفها أو تحقيقها أو التعليق عليها ٩٩

ثَبَت لبعض الكتب التي قام أبو همام بتأليفها

أو تحقيقها أو التعليق عليها

١) الآثار المستخرجة من كتاب "مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم".

٢) "إتمام الفرح بالتعليقات البيضانية علىٰ شرح منظومة ابن فرح".

٣) "التعليق البليغ علىٰ ردِّ العلامة النجمي علىٰ مادح التبليغ".

٤) "التوشيح الحثيث علىٰ مذكرة علم مصطلح الحديث".

٥) "التبيان مما صح في فضائل سور القرآن".

٦) "تحذير الخلق مما في كتاب صيحة الحق".

٧) "الحوار الوديع مع فضيلة الشيخ عبد الله المنيع" تعليق.

٨) "أجوبة العلامة النجمي عن أسئلة أبي همام الصومعي" تعليق.

٩) "التعليق الوفي علىٰ رسالة رد علىٰ صوفي".

١٠) "رد الجواب علىٰ من طلب مني عدم طبع الكتاب" للعلامة النجمي - تعليق.

١١) "تنبيه الأفاضل علىٰ تلبيسات أهل الباطل".

١٢) "النكت الملاح علىٰ دليل أرباب الفلاح".

١٣) "التعليقات الملاح علىٰ مختصر دليل أرباب الفلاح".

١٤) "الموقف الصحيح من أهل البدع" للعلامة المدخلي - تعليق.

١٥) "الرقية والرقاة..." للعلامة المدخلي – تعليق.

١٦) "الإكليل لأجوبة العلامة ربيع المدخلي عن أسئلة المصطلح والجرح والتعديل" - تعليق.

١٧) "حكم المظاهرات" للعلامة المدخلي – تعليق.

١٨) "نثر الجواهر المضية علىٰ كتاب أمالي في السيرة النبوية".

١٩) "تهذيب وترتيب معرفة علوم الحديث" للحاكم.

٢٠) "نبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة العلامة الوادعي".

٢١) "زوال الترح بشرح تعريفات العلامة الحكمي في فنِّ علم المصطلح".

٢٢) "مذكرة في علم مصطلح الحديث".

٢٣) "سبب الاختلاف" للعلامة محمد حياة السندي – تحقيق.

٢٤) "المنتقىٰ من روضة العقلاء ونزهة الفضلاء" لابن حبان.

٢٥) "المنتقىٰ من كتاب التبيان في آداب حملة القرآن" للنووي.

٢٦) "تنبيهات مهمة لطالب العلم".

٢٧) "مجموع الرسائل والمنظومات العلمية للعلامة حافظ الحكمي" -

جمع وتحقيق وتعليق، ويحوي ما يلي:

١- "أمالي في السيرة النبوية".

٢- "مجمل تاريخ الأندلس في الإسلام".

٣- "لُمَعٌ حافلة بذكر الفقه والتفقُّه والفقهاء في الصحابة والتابعين".

٤- "نصيحة الإخوان عن تعاطي القات والتبغ والدخان".

٥- "تعريفات في علم مصطلح الحديث".

٦- "منظومة الناسخ والمنسوخ".

٧- "منظومة السيرة النبوية".

٨- "المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية" - تحقيق.

٩- "اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون".

١٠- "الزيادات علىٰ المنظومة الشبراوية".

٢٨) "مجموع الرسائل للعلامة النجمي" جمع وتعليق، ويحوي ما يلي:

١- "لماذا التوحيد أوَّلًا؟"

٢- "معالم التوحيد في الحج".

٣- "دور المسجد في الإسلام".

٤- "التكفير وبيان خطره وأدلة ذلك".

٥- "الغلو أسبابه وعلاجه".

٦- "السلفيون بريئون من الأعمال الإرهابية".

٧- "أحكام المعاهدين والمستأمنين".

٨- "حق النبي ﷺ بين الغلو والتفريط".

٩- "حادثة امتهان الدانمرك لصورة الرسول ﷺ".

١٠- "حكم مقاطعة منتجات أعداء الإسلام".

١١- "متىٰ يشرع السّتر علىٰ مرتكب المعصية؟".

١٢- "حف الحواجب وتشفيرها مخالف للشرع".

١٣- "ما يحتاجه الفقيه والمتفقه والمفتي والمستفتي من كلام الحافظ الخطيب البغدادي من كتابه الفقيه والمتفقه".

٢٩) "منتخب الفوائد الصحاح العوالي" للخطيب البغدادي - تحقيق.

٣٠) "توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر" للعلامة طاهر الجزائري – تحقيق وتعليق.

٣١) "الأدلة الجلية في تحريم نظر الأجنبية" للصنعاني – تحقيق.

٣٢) "مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" قراءة وتعليق.

٣٣) "مقدمة الكامل لابن عدي" تحقيق وتعليق.

٣٤) "مقدمة المجروحين لابن حبان" تحقيق وتعليق.